



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية . قوانين . أوامر ومراسيم
قرارات مقررات . منشير . إعلانات وعلامات

الادارة والتحرير الامانة العامة للحكومة الطبع والاشتراكات ادارة المطبعة الرسمية 7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر الهاتف : 15. 18. 65 الى 17 ح ج ب 50 - 3200 التيكس : 65 180 IMPOF DZ	خارج الجزائر	تونس داخل الجزائر المغرب موريتانيا	الاشتراك سنوي
	سنة	سنة	النسخة الاصلية النسخة الاصلية وترجمتها
	150 د.ج 300 د.ج بما فيها نفقات الارسال	100 د.ج 200 د.ج	

لمن النسخة الاصلية 2,50 د.ج لمن النسخة الاصلية وترجمتها 5,00 د.ج لمن العدد للسنين السابقة : حسب التسعيرة. وتسلم الفهارس مجاناً للمشاركين. المطلوب منهم ارسال لوائح الورق الاخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والاعلام بمطالبهم . يؤدي من تغيير العنوان 300 د.ج لمن النشر على أساس 20 د.ج للسطر .

فهرس

مراسيم تنظيمية

مرسوم رقم 87 - 131 مؤرخ في 28 رمضان عام 1407 الموافق 26 مايو

سنة 1987 يحدد شروط ادارة الاملاك الخاصة والعامة التابعة

مَراسيم تنظيمية

— وبمقتضى الامر رقم 67 — 28I المؤرخ في 19 رمضان عام 1387 الموافق 20 ديسمبر سنة 1967 والمتعلق بالحفريات وحماية الاماكن والآثار التاريخية والطبيعية،

— وبمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 70 — 9I المؤرخ في 17 شوال عام 1390 الموافق 15 ديسمبر سنة 1970 والمتضمن تنظيم التوثيق،

— وبمقتضى الامر رقم 71 — 73 المؤرخ في 20 رمضان عام 1391 الموافق 8 نوفمبر سنة 1971 والمتضمن الثورة الزراعية،

— وبمقتضى الامر رقم 71 — 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 89 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1395 الموافق 30 ديسمبر سنة 1975 والمتضمن قانون البريد والمواصلات، لاسيما المادتان 96 و 97 منه، «الجزء التنظيمي»،

— وبمقتضى الامر رقم 76 — 29 المؤرخ في 24 ربيع الاول عام 1396 الموافق 25 مارس سنة 1976 والمتعلق باملاك سكة الحديد وتسييرها،

مرسوم رقم 87 — 131 مؤرخ في 28 رمضان عام 1407 الموافق 26 مايو سنة 1987 يحدد شروط ادارة الاملاك الخاصة والعامة التابعة للدولة وتسييرها، ويضبط كيفيات ذلك.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على التقرير المشترك بين وزير المالية، والوزير المكلف بالنقل، والوزير المكلف بالاشغال العمومية، والوزير المكلف بالرى والبيئة والغابات، والوزير المكلف بالتهيئة العمرانية والتعمير والبناء،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III — 10 و 152 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 64 — 244 المؤرخ في 13 ربيع الثانى عام 1384 الموافق 22 غشت سنة 1964 والمتعلق بالمطارات والمرافق المعدة لسلامة الملاحة الجوية،

— وبمقتضى الامر رقم 66 — 62 المؤرخ في 4 ذى الحجة عام 1386 الموافق 26 مارس سنة 1966 والمتعلق بالمناطق والاماكن السياحية،

— وبمقتضى الامر رقم 66 — 154 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الاجراءات المدنية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 66 — 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 67 — 24 المؤرخ في 7 شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967 والمتضمن القانون البلدى، المعدل والمتمم،

1983 والمتضمن قانون المالية لسنة 1984، لاسيما المادة 143 منه،

— وبمقتضى الامر رقم 84 — 02 المؤرخ فى 12 ذى الحجة عام 1404 الموافق 8 سبتمبر سنة 1984 الموافق عليه بالقانون رقم 84 — 19 المؤرخ فى 6 نوفمبر سنة 1984 والمتضمن تعريف الاملاك العسكرية وتشكيلها وتكوينها وتسييرها،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 11 المؤرخ فى 9 رمضان عام 1404 الموافق 9 يونيو سنة 1984 والمتضمن قانون الاسرة، لاسيما المواد 180، 181، 182 و 185 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 12 المؤرخ فى 23 رمضان عام 1404 الموافق 23 يونيو سنة 1984 والمتضمن النظام العام للغابات، لاسيما المادة 33 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 16 المؤرخ فى أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 21 المؤرخ فى أول ربيع الثانى عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985، لاسيما المادة 150 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 87 — 09 المؤرخ فى 11 جمادى الثانية عام 1407 الموافق 10 فبراير سنة 1987 والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 170 المؤرخ فى 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتعلق ببيع المنقولات،

— وبمقتضى المرسوم رقم 76 — 147 المؤرخ فى 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن تنظيم العلاقات بين المؤجر والمستأجر

— وبمقتضى الامر رقم 76 — 80 المؤرخ فى 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن القانون البحرى،

— وبمقتضى الامر رقم 76 — 101 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 76 — 105 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون التسجيل، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 79 — 09 المؤرخ فى 12 صفر عام 1400 الموافق 31 ديسمبر سنة 1979 والمتضمن قانون المالية لسنة 1980، لاسيما المادتان 113 و 111 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 81 — 01 المؤرخ فى 2 ربيع الثانى عام 1401 الموافق 7 فبراير سنة 1981 والمتضمن التنازل عن الاملاك العقارية ذات الاستعمال السكنى أو المهنى أو التجارى أو الحرفى التابعة للدولة والجماعات المحلية ومكاتب الترقية والتسيير العقارى والمؤسسات والهيئات والاجهزة العمومية،

— وبمقتضى القانون رقم 82 — 02 المؤرخ فى 12 ربيع الثانى عام 1402 الموافق 6 فبراير سنة 1982 والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الاراضى للبناء، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 82 — 14 المؤرخ فى 14 ربيع الاول عام 1403 الموافق 30 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن قانون المالية لسنة 1983، لاسيما المواد من 152 الى 161 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 83 — 17 المؤرخ فى 5 شوال عام 1403 الموافق 16 يوليو سنة 1983 والمتضمن قانون المياه،

— وبمقتضى القانون رقم 83 — 19 المؤرخ فى 13 ربيع الاول عام 1404 الموافق 18 ديسمبر سنة

الباب الاول الاملاك الخاصة بالدولة

الفصل الاول احكام تمهيدية

المادة 2 : تحول الاملاك التابعة للاصناف الاخرى من املاك الدولة الى الاملاك الخاصة بالدولة، والعكس بالعكس، حسب الاشكال والشروط والحدود التي تضبطها المادتان 3 و 4 التاليتان.

المادة 3 : يمكن أن تحول، عند الضرورة بالاتفاق مع الاجهزة المختصة قانونا، الاملاك الاقتصادية أو العسكرية التابعة للدولة الى الاملاك الخاصة بالدولة، بناء على قرار وزارى مشترك بين وزير المالية والوزير المسؤول عن القطاع الذى تتبعه هذه الاملاك، اذا لم تكن هناك احكام تشريعية مخالفة.

ويحدد هذا القرار الشروط التقنية والمالية لانجاز العملية.

المادة 4 : تحول، بغية تحقيق أهداف اقتصادية، الاملاك غير المخصصة أو الملقاة بالتخصيص من الاملاك الخاصة بالدولة الى الاملاك الاقتصادية التابعة للدولة، بناء على قرار وزارى مشترك بين وزير المالية والوزير الوصى المعنى. ويحدد هذا القرار شروط التحويل المالية.

وتحويل كامل ملكية الاملاك غير المخصصة أو الملقاة بالتخصيص من الاملاك الخاصة بالدولة الى الولاية أو البلدية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، يخضع لاحكام التشريعية المتعلقة بها.

يمكن مصالح الجماعات المحلية ووحداتها، من أجل القيام بمهامها وتحقيق أهدافها، أن تستعمل مؤقتا بعض الاملاك الخاصة غير المخصصة أو الملقاة بالتخصيص التابعة للدولة.

لحل معد أساسا للسكن وتباع لمكاتب الترقية والتسيير العقارى،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 99 المؤرخ فى 20 جمادى الاولى عام 1400 الموافق 16 أبريل سنة 1980 والمتعلق بتصنيف الطرق،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 96 المؤرخ فى 12 رجب عام 1401 الموافق 16 مايو سنة 1981 المتمم، والمتعلق بمنح المساكن فى العمارات التابعة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والمؤسسات الاشتراكية أو التى تنتفع منها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 256 المؤرخ فى 25 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 9 أبريل سنة 1983 والمتضمن نظام كراء المحلات ذات الاستعمال السكنى والمهنى التابعة للقطاع العقارى العمومى،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 699 المؤرخ فى 21 صفر عام 1404 الموافق 26 نوفمبر سنة 1983 والمتعلق برخصة الطرق والشبكات،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 36 المؤرخ فى 3 جمادى الثانية عام 1405 الموافق 23 فبراير سنة 1985 والمتضمن التنظيم المتعلق بالطرق السريعة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 30 المؤرخ فى 9 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 18 فبراير سنة 1986 الذى يضبط أجهزة الادارة العامة فى الولاية وهياكلها، ويحدد مهامها وتنظيمها،

يرسم ما يلى :

الفصل التمهيدي ميدان التطبيق

المادة الاولى : يحدد هذا المرسوم شروط ادارة الاملاك الخاصة والعامة التابعة للدولة وتسييرها، ويضبط كفاءات ذلك، طبقا لاحكام المتعلقة بها، الواردة فى القانون رقم 84 — 16 المؤرخ فى 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه،

حضوريا بين ممثل هذه المصلحة أو هذه الجماعة وممثل المصلحة الحائزة، وممثل مصلحة أملاك الدولة المختص.

المادة 7 : تخصص أية بناية بنتها مصلحة عمومية تابعة للدولة، أو مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى لفائدتها قانونا وتلقائيا بمجرد تسلم هذه البناية.

يبلغ محضر التسلم النهائي لادارة أملاك الدولة المختصة اقليميا مصحوبا بالوثائق التقنية التي تسمح بضبط السجلات الوصفية لاملاك الدولة.

تقتنى الهيئات والسلطات المختصة في هذا الميدان العقارات التي تحتاج اليها المصالح العمومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الادارى.

ويتم تخصيص هذه العقارات للمصلحة أو المؤسسة العمومية ضمينا ودون أى إجراء آخر بمجرد اقتنائها.

المادة 8 : يبين العقد الذى يتضمن التخصيص، فى حالة ما اذا كان هذا التخصيص بعوض طبقا للتشريع المعمول به، التعويض الذى تحدده ادارة املاك الدولة، وتتحملة المصلحة أو الجماعة التي خصص لها العقار. ويعادل هذا التعويض قيمة استعمال العقار أو قيمته الايجارية تبعا لكون التخصيص نهائيا أو مؤقتا.

يدفع التعويض لفائدة الميزانية المستقلة اذا كانت المصلحة المأخوذ منها العقار تتمتع بالاستقلال المالى، ويدفع للميزانية العامة اذا كانت لا تتمتع به.

المادة 9 : عملا بالمادتين 97 و 102 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه، يجب أن يسلم لادارة أملاك الدولة تلقائيا العقار المخصص التابع لاملاك الدولة حين يصبح غير مفيد للمصلحة العمومية أو الجماعة العمومية أو المؤسسة العمومية ذات الطابع الادارى التي خصص لها، ويترتب على ذلك الغاء التخصيص.

ويتم هذا بقرار يتخذه رالى الولاية التي توجد فيها هذه الاملاك، بعد استشارة مسؤول مصلحة أملاك الدولة المختص اقليميا، ويحدد القرار، ان اقتضى الامر، الشروط المالية لذلك.

الفصل الثانى الاملاك العقارية

القسم الاول التخصيص والغاء التخصيص

المادة 5 : عملا بأحكام المادتين 98 و 99 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه، يخصص وزير المالية أو الوالى، الاملاك العقارية التابعة للاملاك الخاصة بالدولة تخصيصا نهائيا أو مؤقتا حسب ما يأتى :

- وزير المالية، اذا تعلق الامر بمؤسسات وطنية أو وزارات أو هيئات ومؤسسات عمومية تابعة للدولة، ولها أهمية وطنية.

- الوالى، اذا تعلق الامر بمصالح الدولة غير المتمركزة ومصالحها الخارجية وهيئاتها أو مؤسساتها العمومية، الموجودة فى الولاية، التي لم تذكر فى الفقرة السابقة.

يتخذ وزير المالية أو الوالى حسب الحالة، قرار التخصيص تبعا لطلب معل ترسله الهيئة أو المصلحة المعنية، بناء على اقتراح المصالح المختصة المكلفة بشؤون أملاك الدولة.

المادة 6 : يبين قرار التخصيص المذكور فى المادة 5 أعلاه بدقه، المصلحة أو المصالح التي تحصل على العقار ومجال استعمالها هذا العقار.

ويمكن أن يحدد هذا القرار أيضا الشروط المالية فى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة 3 من المادة 100 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه.

يسلم أحد الاملاك العقارية فعلا للمصلحة أو الجماعة التي خصص لها، بناء على محضر يحرر

2 - أن ينفذ المحاسبون أوامر الدفع، والحوالات وغيرها من الوثائق التي تصدر لاداء الاثمان، والايجارات، والمبالغ المختلفة، المستحقة التي تستوجبها عقود شراء أو ايجار لا تتوفر فيها الشروط الواردة في المواد من 150 الى 161 من القانون رقم 82 - 14 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1982 المذكور أعلاه.

القسم الثالث

التأجير

أولا - أحكام عامة :

المادة 13 : تختص ادارة أملاك الدولة وحدها بتأجير العقارات التابعة للاملاك الخاصة بالدولة التي تسييرها مباشرة، سواء أكانت مخصصة أم غير مخصصة لمصلحة عمومية، ومهما تكن المصلحة التي تحوزها أو تستعملها، كما تختص وحدها بتحديد الشروط المالية لهذا التأجير.

أما الاملاك العقارية الاخرى التابعة للاملاك الخاصة بالدولة التي تسييرها المؤسسات والهيئات المكلفة بتسيير القطاع العقاري العمومي فتستأجرها الهيئات المعنية، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما في هذا المجال.

المادة 14 : تخضع العقارات، التي تنتفع بها الدولة أو التي تحوزها دون أن تكون مالكة لها، للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية على تأجير الاملاك التي تملكها الدولة وعلى تخصيص عقارات وامتياز السكن لمصلحة عمومية. وتستثنى من ذلك العقارات التي تسييرها الدولة لحساب الغير أو التي تكون تابعة لاملاك محجوزة أو في طريق العصفية.

المادة 15 : يمكن أن يكون التأجير مدة أقصاها تسع (9) سنوات في فترة واحدة أو في عدة فترات.

المادة 16 : يكون تأجير العقارات غير المحلات ذات الاستعمال السكني، عن طريق المزاد العلني.

يتم تسليم العقار المخصص التابع لاملاك الدولة، الذي أصبح غير مفيد للمصلحة أو الجماعة أو المؤسسة العمومية ذات الطابع الاداري التي خصص لها، بناء على محضر يحضر بين ممثل هذه المصلحة أو هذه الجماعة، أو الجهة التي خصص لها، وممثل ادارة أملاك الدولة.

المادة 10 : يتم تغيير التخصيص بقرار يتخذه وزير المالية أو الوالي، حسب الحالة، بعد استشارة المصالح المختصة المكلفة بشؤون أملاك الدولة.

القسم الثاني

الاستئجار والشراء

المادة 11 : يتم، وفقا للأشكال والكيفيات المنصوص عليها في المواد من 150 الى 161 من القانون رقم 82 - 14 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن قانون المالية لسنة 1983 ما يأتي :

- عقود الاستئجار، وعقود التراضي، والاتفاقيات المختلفة الانواع التي تستهدف استئجار الدولة أو مؤسساتها العمومية ذات الطابع الاداري عقارات كيفما كان نوعها، داخل التراب الوطني، - شراء مصالح الدولة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري الوطنية، والمؤسسات الاشتراكية الوطنية، عقارات وحقوقا عينية عقارية، أو محلات تجارية، عن طريق التراضي أو نزع الملكية، داخل التراب الوطني.

المادة 12 : يمنع ما يأتي :

1 - أن يؤشر المراقبون الماليون أو الاعوان القائمون مقامهم أية وثيقة التزام بالنفقات أو أي أمر بالدفع أو التعويض، أو أية حوالة ترتبط بالشراء أو الاستئجار الذي لم تبرم عقوده طبقا لأحكام المواد من 150 الى 161 من القانون رقم 82 - 14 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1982 المذكور أعلاه،

المحال التي تملكها الدولة وتكون مخصصة كلياً أو جزئياً للاستعمال التجارى أو الحرفى أو الصناعى.

المادة 23 : لا يجوز لعمال الادارات العمومية أن يشغلوا، بحكم وظيفتهم، مسكناً فى عمارة مع أملاك الدولة مخصصة لمصلحة عمومية أو غير مخصصة، أو فى عمارة تحوزها الدولة بأى صفة كانت، الا اذا كان لهم حق استفادة امتياز السكن، وفقاً للشروط والاشكال المبينة فى المرسوم رقم 81 - 01 المؤرخ فى 16 مارس سنة 1981 المذكور أعلاه، والنصوص التى عدلته أو تممته.

القسم الرابع التبادل

المادة 24 : يعد تبادل المصالح العمومية للاملاك العقارية التابعة لاملاك الدولة فى مفهوم النقرة الاولى من المادة 106 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه تغييراً فى التخصيص مزدوجاً، ويجب أن يتم حسب الاشكال والشروط المحددة فى المادة 10 أعلاه.

المادة 25 : يتم تبادل الاملاك العقارية التابعة للاملاك الخاصة بالدولة مقابل أملاك عقارية يملكها الخواص، كما نصت على ذلك الفقرة الثانية وما يليها من الفقرات فى المادة 106 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه، ويكون ذلك وفقاً للشروط التى حددها التشريع الجارى به العمل، وحسب الكيفيات المبينة فى المواد من 26 الى 29 أدناه.

المادة 26 : يمكن أن تبادر بطلب التبادل المصلحة العمومية المعنية، أو مالك العقار الذى يتبادل معها. وإذا كان الطلب صادراً من المصلحة العمومية يقدمه الجهاز المختص، حسب الكيفيات المعمول بها، الى السلطة الوصية مصحوباً بالاوراق الاثباتية المتعلقة به، وبعد أن توافق السلطة الوصية عليه،

المادة 17 : يفسخ التأجير، بعد اشعار قبلى يرسل الى المستأجرين قبل ستة أشهر، اذا تعلق أمره بعقارات غير مخصصة لـرغب الدولة فى استرجاعها لسد حاجات مصالحها الخاصة.

المادة 18 : يحدد دفتر الشروط الذى يوافق عليه وزير المالية بقرار، فى مجال العقارات التابعة للاملاك الخاصة بالدولة التى تسييرها ادارة أملاك الدولة مباشرة، البنود والشروط التى ترتبط بالتأجير وعقوده، فى اطار التشريع والتنظيم المعمول بهما.

ويفصل الوالى فى أى تأجير من هذا النوع بناء على اقتراح نائب المدير فى الولاية المكلف بأملاك الدولة.

المادة 19 : يجب أن يناسب ثمن التأجير بالتراضى للاملاك غير الخاضعة لاحكام المرسوم رقم 83 - 256 المؤرخ فى 9 أبريل سنة 1983 المذكور أعلاه قيمة العقار الايجارية العينية، مع مراعاة الاستعمال الذى يخصص لها العقار والاعباء المفروضة على المستأجر ان اقتضى الامر.

ثانياً - التأجير الذى يخضع لقواعد خاصة :

المادة 20 : يخضع، للقوانين والتنظيمات السارية على علاقات المؤجرين بالمستأجرين، تجديد عقود تأجير العقارات أو المحلات ذات الاستعمال التجارى والصناعى والحرفى التابعة للاملاك الخاصة بالدولة.

المادة 21 : تضبط، وفق المرسوم رقم 76 - 147 المؤرخ فى 23 أكتوبر سنة 1976 المذكور أعلاه، شروط منح العقارات السكنية أو المهنية التى رجعت ملكيتها الى الدولة بالامر رقم 66 - 102 المؤرخ فى 6 مايو سنة 1966 وبقيت خاضعة لنظام التأجير، كما تضبط وفق ذلك المرسوم شروط شغل هذه العقارات.

المادة 22 : تحدد ادارة أملاك الدولة تعويض الانتفاع الذى يجب أن يدفعه من يشغلون قانونياً

أما إذا كان في شكل عقد توثيقى، فإنه يحرر حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به. ويمثل وزير المالية لدى تحرير العقد مسؤول إدارة أملاك الدولة المختص اقليميا، المين لهذا الغرض، ويتعامل المتبادل مع الدولة مصاريف التوثيق.

المادة 29 : يثبت عقد التبادل، الذى يسجل ويشهر فى المحافظة العقارية، تحويل الملكية فعلا، وتتجر عنه الآثار القانونية المرتبطة به، ويمنح الملك الذى تحصل عليه الدولة عن طريق التبادل، صفة الاملاك الخاصة بالدولة.

المادة 30 : يدفع فارق القيمة المنصوص عليه فى الفقرتين 6 و 7 من المادة 106 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه الطرف المطلوب به. وفقا للشروط والاجراءات المحددة فى قوانين المالية.

المادة 31 : يجب أن تراجع الفهارس والسجلات الوصفية وجميع وثائق الجرد وتضبط وتكتب عليها البيانات اللازمة، بمجرد خروج الملك المتبادل به من الاملاك الخاصة بالدولة.

المادة 32 : يدرج فى الاملاك الخاصة بالدولة الملك الذى تحصل عليه مقابل الملك الذى تسلمه، عندما تكون عملية التبادل لفائدة المصلحة العمومية المخصص لها الملك المسلم، كما يخصص الملك الذى تتلقاه الدولة، وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل، للمصلحة التى كان الملك المتبادل به مخصصا لها فى السابق.

وتترتب على هذه العملية جميع البيانات والاجراءات التسجيلية والجردية، طبقا للتشريع والتنظيم الجارى بهما العمل.

القسم الخامس

تقسيم العقارات المشاعة بين الدولة واخواص

المادة 33 : يستهدف تقسيم العقارات التى تكون ملكيتها مشاعة بين الدولة وغيرها، متى كان

ترسله الى وزير المالية مصحوبا بمذكرة توضح التبادل وتسوغه.

أما اذا كان طلب التبادل صادرا من مالك خاص فإنه يرسل الى وزير المالية، مصحوبا بمقود الملكية ومقترحات تخص العقار المعروض للتبادل، وبأية وثيقة يصرح فيها بقبول المصلحة العمومية المعنية ذلك مبدئيا.

يكلف وزير المالية، قبل اتخاذ قرار التبادل، مصالح أملاك الدولة المختصة بالنظر فى الملف قصد التأكد من وضعية الملك الخاص وتحديد مواد تقويم العقارات والتعويض المترتب عليها.

يذكر قرار التبادل الذى يتخذه على الخصوص ما يأتى :

- وصف كل ملك متبادل به من الاملاك العقارية وقيمته،

- تعويض فارق القيمة الذى يترتب على أحد الطرفين المتبادلين للطرف الآخر،

- الاجل الذى يمكن تحقيق عملية التبادل خلاله،

- أجل تصفية الرهون المحتملة التى قد تثقل العقار الخاص.

المادة 27 : يجب على من يتبادل عقارا مثقلا بتسجيلات رهنية أن يثبت ابطال هذه التسجيلات وشطبها، خلال الاشهر الثلاثة الموالية للاشعار الذى تبلفه اياه مصالح أملاك الدولة. وعلى أى حال يجب أن يتم هذا الاشعار قبل تحرير عقد التبادل.

المادة 28 : يمكن أن يأخذ عقد التبادل الذى يعد على أساس قرار وزير المالية، شكل عقد ادارى أو شكل عقد توثيقى.

واذا كان فى شكل عقد ادارى تحرره ادارة أملاك الدولة المختصة اقليميا، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، الا اذا نص على خلاف ذلك، ويوقع هذا العقد الى الولاية الموجود فيها الملك العقارى الخاص.

المادة 36 : تقوم ادارة أملاك الدولة المختصة اقليميا، بناء على مبادرة الوالى، بعمليات التقويم، وتكوين الحصص المطابقة لحقوق الدولة والخواص، ويعلم هؤلاء الخواص قانونا بسير العمليات.

ويمكن أن يضاف الى بعض الحصص فارق القيمة. ويبلغ الوالى بالطرق الادارية نتيجة هذه العمليات الى كل مالك شريك فى الشيوع، الذى يمكنه أن يعترض كتابيا على ذلك فى ظرف شهرين، ابتداء من تاريخ التبليغ.

المادة 37 : تحرر مصلحة أملاك الدولة محضرا خاصا باقتراح توزيع الحصص وتعديله، ان اقتضى الامر، لدى انتهاء الاجل المذكور فى المادة السابقة، مع مراعاة اعتراض أى طرف معنى، اذا لزم الامر. وتحدد حصة الملك التى تؤول اجمالا الى الدولة على حدة، أما ما يزيد على الحصص المكونة فيبقى مشاعا بين الملاك الآخرين الشركاء فى الشيوع.

المادة 38 : يصادق الوالى بقرار على محضر توزيع الحصص على الملاك الآخرين الشركاء فى الشيوع ثم يبلغ لهم هذا المحضر.

وإذا اختلف هؤلاء الملاك طبقت أحكام المواد من 724 الى 728 من القانون المدنى.

الفصل الثالث

الاملاك المنقولة

القسم الاول

التخصيص والتأجير

المادة 39 : عملا بأحكام المادة 109 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه، تكلف المصالح والمؤسسات العمومية ذات الطابع الادارى التابعة للدولة وحدها باستعمال الاشياء والاعتدة المخصصة لها، وتسييرها وادارتها.

ذلك ممكنا، اخراج حصة الدولة منها، وما يبقى يكون ملكا مشاعا بين الملاك الآخرين.

المادة 34 : يتم التنازل عن حصة الدولة أو عن العقارات المذكورة عندما تكون غير قابلة للتقسيم، طبقا لاحكام الفقرة الثانية من المادة 108 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه، وحسب الكيفيات الآتية :

1 - اذا حصل التراضى وتنازلت الدولة عن حقوقها المشاعة فى ملكية الملاك الآخرين الشركاء فى الشيوع، تحدد ادارة أملاك الدولة ثمن الحقوق، ويقع البيع باذن من الوالى،

2 - اذا رفض مالك أو عدة ملاك شركاء فى الشيوع شراء حصة الدولة، لاي سبب كان، يباع العقار المشاع بأية وسيلة تستدعى التنافس، وفقا لاحكام المادة 728 من القانون المدنى خاصة.

يأذن الوالى بالبيع على أساس الثمن الادنى الذى تحدده ادارة أملاك الدولة.

وتحصل مصلحة ادارة أملاك الدولة الثمن كله، ثم تدفع لكل مالك من الملاك الشركاء فى الشيوع حصته.

المادة 35 : تخضع مبادرة التقسيم، لاحكام القانون المدنى، وتتمتع بهذه المبادرة الادارة والملاك الآخرون الشركاء فى الشيوع على السواء.

يقدم مسؤول مصلحة أملاك الدولة فى الولاية طلب التقسيم فى شكل عريضة عادية، الى والى الولاية التى يوجد فيها العقار.

اما طلب التقسيم الذى يرد من الملاك الآخرين الشركاء فى الشيوع فيمكن أن يقدم فى احدى صورتين التاليتين :

- اما أن يقدم الى الوالى قصد التقسيم بالتراضى،

- واما أن يقدم مباشرة الى الجهة القضائية المختصة طبقا لاحكام القانون المدنى.

عليه، إذا كانت مدة الوضع تحت التصرف أكثر من ستة (6) أشهر.

المادة 43 : يقبض محاسبو مصلحة أملاك الدولة الايجار لفائدة ما يأتي :

- لفائدة الميزانية العامة، إذا كانت المصلحة المخصص لها تسير في اطارها،
- لفائدة الميزانية الملحقه أو ميزانية المؤسسة العمومية المستقلة ماليا، إذا كانت المصلحة المخصص لها لا تسير في اطار الميزانية العامة.

المادة 44 : يترتب على استهلاك المصلحة نفسها المخصص لها أو استهلاك أية مصلحة أخرى العائدات الناتجة عن أحد العقارات دفع قيمة هذه العائدات لمصلحة أملاك الدولة.

وتحدد هذه القيمة بواسطة تقدير حضوري أو خبرة.

المادة 45 : عملا بأحكام المادة 110 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه، تخول الجماعات المحلية أن تؤجر، للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين مباشرة، الاملاك المنقولة غير المستعملة مؤقتا التابعة لاملاكها الخاصة.

وتتم هذه العملية بناء على اتفاقية، ويوافق على الاتفاقية، ويحصل الايجار ويخصم، طبقا للتشريع والتنظيم المطبقين على أملاك الجماعات المحلية السالفة الذكر.

القسم الثاني

الغاء الاستعمال

المادة 46 : يلغى استعمال الاملاك المنقولة، إذا قررت المصلحة المخصصة لها أن هذه الاملاك أصبحت غير مفيدة في سد حاجات عملها، وأنه يتعين حينئذ تسليمها لمصلحة أملاك الدولة لتتصرف فيها، وأسباب الغاء الاستعمال هي :

ويتعين على مصلحة أملاك الدولة أن تتأكد من استعمالها الفعلي. ولا يجوز، بأي حال من الاحوال، للمصلحة أو الهيئة العمومية أن تبيع أو تستبدل ما تستعمل من الاشياء المنقولة والاعتدة التابعة للاملاك الخاصة بالدولة. وإذا صارت غير صالحة للاستعمال بسبب من الاسباب، وجب أن ترد، حسب الكيفيات المنصوص عليها في المواد من 51 الى 64 أدناه، الى مصلحة أملاك الدولة التي تكلف ببيعها.

المادة 40 : لا يمكن أن تؤجر، لأشخاص طبيعيين أو معنويين، الاملاك المنقولة التابعة للاملاك الخاصة بالدولة، سواء أكانت مخصصة لمصلحة عمومية أم غير مخصصة لها، وكيفما كانت الادارة التي تحوزها أو تسيرها، كما أنه لا يمكن أن توضع مؤقتا تحت تصرف مصلحة أخرى لم تخصصها لها مصلحة أملاك الدولة، وإذا سبق تخصيص هذه الاملاك فلا بد من موافقة قبلية من المصالح التي خصصت لها.

تضبط المصلحة المخصص لها الشروط التقنية للعملية، وتتولى تحديد الشروط المالية لمصلحة أملاك الدولة وحدها.

ولا تتم العملية في أي حال من الاحوال مجانا، ولا بثمن يقل عن القيمة الايجارية للاملاك المؤجرة، مهما تكن صفة المستأجر.

المادة 41 : يثبت تأجير الاملاك المنقولة التابعة للاملاك الخاصة بالدولة في اتفاقية تعدها ادارة أملاك الدولة المختصة اقليميا، وتحدد الشروط المالية للعملية.

ويجب أن تقدم هذه الاتفاقية الى الوالى ليوافق عليها، إذا كانت مدة التأجير أكثر من ستة (6) أشهر.

المادة 42 : يثبت وضع الاملاك المنقولة التابعة للاملاك الخاصة بالدولة تحت تصرف مصلحة غير مخصص لها، في محضر تحرره ادارة أملاك الدولة المختصة اقليميا، وتحدد الشروط المالية للعملية. ويجب أن يقدم هذا المحضر الى الوالى ليوافق

دون أن تستطيع إعادة استعمالها كلياً أو جزئياً، أو تأخذ منها قطعاً أو أجهزة من شأنها أن تخفض قيمتها.

المادة 50 : تشطب من سجلات الجرد طبقاً للتنظيم المعمول به في هذا المجال الأشياء والاعتدة الملفاة الاستعمال المسلمة لإدارة أملاك الدولة.

القسم الثالث

نقل الملكية

أولاً - قواعد عامة :

المادة 51 : تسلم مصالح الدولة ومؤسساتها، الأشياء والاعتدة الملفاة الاستعمال والتي لا يمكن أن يعاد استعمالها أو استخدامها مباشرة لإدارة أملاك الدولة المكلفة ببيعها، ولا يمكن أن تكون هذه الأملاك موضوع صفقات تحويل أو تغيير.

المادة 52 : تباع مصلحة أملاك الدولة لفائدة الخزينة العامة لجميع أنواع الأثاث والامتعة، والبضائع، والاعتدة، والمواد، وجميع الأشياء المنقولة بطبيعتها، التابعة للأملاك الخاصة بالدولة أو التي اقتنتها الدولة طبقاً للتشريع المعمول به، بمقتضى ممارستها حقها في السيادة بسبب انعدام الورثة، أو بسبب الحجز أو الشفعة أو أى كيفية أخرى في الاقتناء.

لا تنطبق أحكام الفقرة السابقة على الأشياء ذات الطابع التاريخي أو الفني أو الأثري أو العلمي التي يحتمل أن توضع في متاحف الوطنية المتخصصة لتصنف ضمن الأملاك العمومية وتظل خاضعة للتشريع المرتبط بها.

المادة 53 : لا يمكن أن يقوم بالبيع المذكورة في المادة السابقة إلا أعوان مصلحة أملاك الدولة المحلفون الذين يحررون محاضرها. وتتم هذه البيوع بعد الأشهار والمزايدة. غير أنه يمكن أن تقع، استثناءً لاعتبارات خاصة بالأمن العمومي والدفاع الوطني أو لأسباب ظرفية، تنازلات بالتراضي تبرمها مصلحة أملاك الدولة لفائدة

— القدم الناتج عن الاستعمال مدة طويلة،
— فقدان صلاحية العتاد التقني،
— الاستغناء عن استعمال الأثاث والعتاد
الذين يكونان في حالة جيدة ويزيدان على الحاجة، أو يكونان جديدين، ولم يبق في الامكان استعمالهما في الغرض الذي اقتنيا من أجله.

المادة 47 : يتخذ المسؤول عن المصلحة المخصص لها قرار الغاء الاستعمال، مع الدقة في مراعاة صلاحياته واختصاصاته، بناءً على اقتراح الموظفين أو الأعوان المعنيين مباشرة بتسيير الوسائل المادية. ويجب أن يتخذ هذا القرار في جميع الأحوال، في إطار التسيير السليم، كما يجب أن يستوحى من المحافظة على الأموال العمومية.

المادة 48 : تسلم الأشياء والاعتدة التي يلغى استعمالها، وفقاً للشروط المحددة في المادة 47 السابقة، فوراً لمصلحة أملاك الدولة المختصة إقليمياً، ويجب في كل الأحوال ألا تبقى مهمة أو معرضة للتلف أو السرقة.

ويثبت التسليم لإدارة أملاك الدولة في محضر يحرره حضوريا الممثلون المخولون من المصلحتين، ويشتمل على بيان مفصل للأشياء والاعتدة، وعلى تقدير تقريرى لقيمتها، وإن تعذر ذلك يذكر ثمن شرائها، وجمع البيانات التي تتعلق بحالتها العامة، إن اقتضى الأمر.

أما السيارات التي يلغى استعمالها فتسلم للمصلحة المركزية الخاصة بأملاك الدولة، بناءً على قرار الغاء الاستعمال الذي يرفق ببطاقة وصفية لكل سيارة وبطاقة تسجيلها. ويحرر محضر التسليم القانوني في وقت لاحق بعناية الممثل المحلي لإدارة أملاك الدولة المكلف بإجراء البيع.

المادة 49 : تتحمل المصلحة التي تسلم لها الأشياء والاعتدة، ابتداءً من تاريخ التسليم، مسؤولية حراستها والمحافظة عليها حتى تسلم لمن يشترونها،

كما يمكن المؤسسات العمومية غير الخاضعة للقانون الإداري، والمؤسسات العمومية الوطنية أن تطلب من إدارة أملاك الدولة القيام بعملية بيع المنقولات، مع مراعاة القوانين والتنظيمات المعمول بها.

يصب عائد البيوع في حساب الولاية أو البلدية أو المؤسسة العمومية، أو المؤسسة المعنية، بعد اقتطاع مصاريف الإدارة والبيع والتحصيل لفائدة الخزينة، وفقا لاحكام المادة 22 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية والمادة 143 من القانون رقم 83 - 19 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1983 والمتضمن قانون المالية لسنة 1984، المذكورين أعلاه.

المادة 57 : تسلم المصلحة أو الهيئة المخصص لها أو الجماعة أو المؤسسة أو المقاول المالك الاشياء لمصلحة أملاك الدولة المختصة إقليميا قبل عملية البيع. ويتمثل هذا التسليم في وضع هذه الاشياء تحت تصرف مصلحة أملاك الدولة، بعد اصدار قرار الغاء الاستعمال. ويثبت ذلك في محضر يحرره ممثلو المصلحتين المخولون.

تبقى الاشياء المسلمة حتى بيعها في الاماكن التي توجد فيها تحت حراسة من يكلف بها ما لم تكن هناك ترايب مخالفة تتخذها مصلحة أملاك الدولة.

ولا يمكن أن يشمل هذا التسليم الاملاك التي يتعذر بيعها، اما لكونها فقدت قيمتها تماما أو لكونها غير قابلة للبيع بسبب الحالة التي توجد عليها. ويحدد وزير المالية بقرار مصير هذه الاملاك.

المادة 58 : لا يمكن أن تسحب المصلحة المسلمة الاشياء والاعتدة، بعد تسليمها لإدارة أملاك الدولة، بمجرد اشهار بيعها الا في حالات استثنائية مبررة قانونا.

وتتحمل المصلحة المخصص لها أو صاحبة الاملاك المصاريف التي تسبق تسليم الاملاك للبيع. كما تتحمل مصلحة أملاك الدولة المصاريف التي

المصالح والجماعات أو الهيئات العمومية، ويتم هذا الاستثناء عملا بأحكام الفقرة الاخيرة من المادة 118 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه.

ولا يجوز بأى حال من الاحوال التنازل عن أى شىء أو عتاد، مهما يكن، مجانا أو ببيع بثمن يقل عن قيمته الحقيقية.

لا يجوز، تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادة 123 من قانون العقوبات، للاعوان المأمورين بالبيع على اختلاف أنواعها أن يتدخلوا تدخلا مباشرا أو غير مباشر في عملية الشراء، أو يقبلوا رد البيع المباشر وغير المباشر للاشياء التي كلفوا ببيعها.

المادة 54 : يقيد في ايرادات الميزانية العامة للدولة عائد البيوع المذكورة في المادة 52 أعلاه، الا اذا كانت هناك أحكام قانونية مخالفة.

المادة 55 : تخول مصلحة أملاك الدولة وحدها بيع الاشياء المنقولة غير المستعملة الواردة من مصالح الدولة المستقلة ماليا أو من المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التابعة للدولة.

يصب عائد البيع الذي يتم لفائدة المصالح والمؤسسات العمومية المستقلة ماليا في حساب المصلحة أو المؤسسة المعنية، بعد اقتطاع مصاريف الإدارة والبيع والتحصيل لفائدة الخزينة وفقا لاحكام المادة 122 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية والمادة 143 من القانون رقم 83 - 19 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1983، والمتضمن قانون المالية لسنة 1984، المذكورين أعلاه.

المادة 56 : يمكن إدارة أملاك الدولة، عندما يطلب منها صراحة، أن تبيع بالمزاد العلني، الاشياء المنقولة والاعتدة التابعة للاملاك الخاصة الولائية أو البلدية، حسب الاشكال والشروط المحددة في المواد من 57 الى 64 أدناه.

الحبراء الفنيون. وإذا لم يمكن الوصول الى الثمن الأدنى، من خلال المزايدات أو العروض، وجب على عون مصلحة أملاك الدولة أن يعلن تأجيل البيع، ويحرر محضرا بذلك. ويتخذ الاجراء، حينئذ طبقا لما ينص عليه دفتر الشروط العامة.

المادة 63 : تحدد الاحكام والشروط الخاصة التي تفرض مقدما على المترشح للمزايدة، باتفاق مشترك بين مصلحة أملاك الدولة والمصلحة المسلمة، اذا تعلق الامر بمادة تتطلب أن يكون أخذها على مراحل، خلال فترة معينة أو في أجل محدد.

المادة 64 : تحدد مصلحة أملاك الدولة تاريخ المزايدة ومكانها، وتأخذ بعين الاعتبار خاصة طبيعة الاشياء والاعتدة والمواد والبضائع المختلفة المطلوب بيعها، ونوعيتها، وكمياتها، وموقعها.

وتجرى المزايدة سواء في عين المكان الذي توجد فيه الاشياء المذكورة والاعتدة، والمواد والبضائع المختلفة، أو في مراكز تختارها خصيصا لذلك مصلحة أملاك الدولة تبعا للموقع الجغرافي والاهمية الاقتصادية في الناحية، وتباع الاملاك في هذه الحالة الاخيرة دون نقل أو بعد نقل فعلى أو بعرض عينات منها.

وتفرض الاملاك المطلوب بيعها مبدئيا وتجمع حسب أصناف متشابهة أو متطابقة.

ويجب على ممثل المصلحة أو الهيئة المسلمة أن يحضر بيع الاملاك السالفة الذكر.

ثالثا - بيع التراضي :

المادة 65 : يتم بيع التراضي للخواص، اذا نص التنظيم المعمول به على ذلك، وفقا للشروط وحسب الكيفيات والاحكام التي يحددها هذا التنظيم.

المادة 66 : يثبت بيع الاشياء والاعتدة والمواد والبضائع المختلفة بالتراضي لاحدى المصالح أو الجماعات أو الهيئات العمومية، التابعة للدولة التي تتمتع بالاستقلال المالي، بمحضر تحرره مصلحة

تلى تسليم الاملاك وتتعلق خصوصا بالتقدير أو الخبرة، وطبع الاعلانات وتعليقها، ونشرها في الصحف، والاشهار، وتكوين المجموعات، والبيع بالمزاد.

ثانيا - المزاد :

المادة 59 : يتم المزاد طبقا لدفتر الشروط العامة ويوافق عليه وزير المالية بقرار.

يبين دفتر الشروط العامة بدقة الكيفيات والاجراءات المتعلقة بالعروض المختومة والمزايدات والحالات التي لا يمكن اجراء المزاد فيها بسبب نقص العروض أو انعدامها.

المادة 60 : يسبق كل مزاد اشهار يطابق أهمية الاشياء أو الاعتدة المطلوب بيعها.

يعلن المزاد قبل خمسة عشر (15) يوما على الأقل من تاريخ البيع، عن طريق الملصقات، وإن اقتضى الامر، عن طريق الاعلانات الصحفية أو بأية وسيلة أخرى في امكانها أن تثير المنافسة ما عدا الاشياء والاملاك القابلة للتلف أو الاشياء التي يتحتم رفعها فورا أو الاشياء الضئيلة القيمة.

المادة 61 : يكون المزاد العلني عن طريق العروض المختومة أو بالمزايدة الشفوية أو بأية طريقة أخرى تحفز على المنافسة.

غير أنه، عملا بالمادة 53 أعلاه ولأسباب تتعلق بالدفاع الوطني والامن العمومي، أو بالظروف المناسبة، يمكن أن تقتصر المنافسة على بعض الاشياء أو الاعتدة، حسب شروط تحدد بالاتفاق مع مصلحة أملاك الدولة والمصلحة التقنية المسلمة المعنية.

المادة 62 : لا يمكن أن يكون ثمن المزايدة أقل من الثمن المحدد مقدما، ويجب أن يبقى هذا الثمن المحدد سريا، سواء أنجحت عملية البيع أم فشلت وتحدده مصلحة أملاك الدولة بناء على تقدير المصلحة أو الهيئة التي وردت منها الاشياء المطلوب بيعها، وبعد خبرة، ان اقتضى الامر، يقوم بها

الشروط والكيفيات والحدود المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 69 : تسجل ادارة أملاك الدولة السيارات والعربات الآلية المذكورة في المادة 68 السالفـة الذكر تسجيلا خاصا، حسب الشروط والكيفيات المنصوص عليها في التنظيم المعمول به في مجال المرور عبر الطرق وسلامته وأمنه.

القسم الخامس

العطام

المادة 70 : تبيع ادارة أملاك الدولة السيارات الموضوعة في حظائر الحجز التي يتركها ملاكها، وفقا لاحكام المواد من 78 الى 82 من القانون رقم 87 - 09 المؤرخ في 10 فبراير سنة 1987 والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها.

المادة 71 : عملا بأحكام المادتين 86 و 97 من الجزء التنظيمي في قانون البريد والمواصلات، تسلم لادارة أملاك الدولة كل ستة أشهر المواد الآتية لبيعها حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في المواد من 53 الى 66 أعلاه :

— المواد التي لها قيمة تجارية والمضمنة في الاشياء المرسلـة المهملة.

— الطرود البريدية المهملة أو التي تمطل تسليمها،

— المواد الموجودة في الطرود البريدية التي تتعرض للعطب أو الفساد.

يصب عائد البيع في الميزانية الملحقـة للبريد والمواصلات، بعد خصم الاقتطاع المنصوص عليه في المادة 122 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه، وفقا للشروط والكيفيات والنسب المنصوص عليها في قوانين المالية.

المادة 72 : يجب على مقاولي النقل البري والبحري، والجوي، والسككي الحديدى أن يسلموا الاشياء الموكولة اليهم التي لا يطلبها من أرسلت اليهم أو يرفضونها، لادارة أملاك الدولة عند

أملاك الدولة، وتحدد ثمن البيع بعد استشارة المصلحة المسلمة.

ويوقع المحضر ممثلا المصلحتين البائـعة والمشتريـة.

رابعا - الرسم الجزافي :

المادة 67 : عملا بأحكام المادة 150 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985 المذكور أعلاه، يحصل رسم جزافي يخصص لتغطية حقوق التسجيل المنصوص عليها في المواد من 262 الى 264 من قانون التسجيل والطابع، ومصاريف البيع، زيادة على ثمن المزايدات وبيع المنقولات بالتراضي، التي تقوم بها ادارة أملاك الدولة. ولا يطبق هذا الرسم على البيوع التي تنتفع منها المصالح العمومية التابعة للدولة.

ويدفع المشتري، في جميع الاحوال، هذا الرسم كله بمجرد اعلان قبول المزايدة أو الموافقة على المناقصة.

يقتطع العون المكلف بتحصيل الثمن الرئيسي حقوق الطابع والتسجيل من عائد هذا التحصيل. واذا كان هذا العائد يزيد على مبلغ حقوق الطابع والتسجيل فإن الفائض يقبض لفائدة الميزانية، ولو خصصت للمصلحة التي كانت الاشياء والاعتدة في حوزتها، ميزانية ملحقة أو ميزانية مستقلة.

وتصب مصاريف البيع الاخرى مثل مصاريف الاشهار، والملصقات، والنشر، بعد مراجعتها في حساب الميزانية المطابقة أو في فصلها.

القسم الرابع

تسجيل السيارات والعربات الآلية التابعة للمصالح والمؤسسات العمومية في أملاك الدولة

المادة 68 : لا يمكن الهيئات الوطنية والمصالح المدنية التابعة للدولة، ولو كانت تتمتع بالاستقلال المالي، وكذلك مؤسساتها العمومية ذات الطابع الاداري، أن تحوز سيارات وعربات آلية الا حسب

القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه.

وتنطبق الاحكام نفسها على الجماعات العمومية، طبقا للقانون البلدي وقانون الولاية، ووفقا للاحكام المتعلقة بقواعد المحاسبة العمومية.

تكتسب الدولة، اثر انقضاء الآجال القانونية، أى مبلغ ينطبق عليه تقادم القانون العام أو التقادم الاتفاقى من المبالغ أو القيم كيفما كان نوعها، التى تستحق بسبب الاسهم، أو حصص المؤسسين، أو السندات، أو القيم المنقولة التى تصدرها الشركات التجارية والمدنية، وتصبح مجهولة الصاحب أو المالك.

وفى هذه الحالة يخول وزير المالية أن يطالب عن طريق الوسائل القانونية فى اطار أحكام المادتين 60 و 61 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه، بالسندات والحقوق والمبالغ والفوائد والارباح التى تؤول الى الدولة.

المادة 75 : يجب على جميع مؤسسات القرض والمؤسسات الاخرى التى تتلقى أموالا فى شكل ودائع أو حسابات جارية، أو سندات مودعة، لاي سبب آخر، أن تسلم لمفتشية أملاك الدولة الموجود مقرها فى مكان مؤسستها، جميع الودائع أو الارصدة النقدية أو السندية، التى لم يقم ذوو الحقوق بأية عملية أو مطالبة تتعلق بها طوال أكثر من خمس عشرة سنة، (15)، مالم تكن فى القانون أحكام مخالفة لذلك.

المادة 76 : يطالب وزير المالية، عن طريق الوسائل القانونية بالسندات والمبالغ والارصدة، التى تؤول الى الدولة، بمقتضى أحكام المادة 60 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه، وتحصل المبالغ المرتبطة بذلك، حسب الشروط والاشكال المنصوص عليها فى المادة 123 من القانون المذكور.

انتهاء الآجال القانونية المنصوص عليها فى التشريع المعمول به، لتبيعها مع مراعاة حقوق الغير التى يضمنها هذا التشريع.

وتطبق هذه الاحكام نفسها على الاشياء المودعة لدى هؤلاء المقاولين، اذا لم تطلب خلال الآجال القانونية المحددة.

ويتم التسليم لادارة أملاك الدولة، حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى المواد من 51 الى 66 أعلاه.

يدفع عائد البيع للملاك أو ذوى حقوقهم، اذا عرفوا أنفسهم خلال الآجال القانونية التى ينص عليها التشريع المعمول به فى مجال نقل الاشياء، بعد خصم المصاريف التى يستحقها المقاولون بسبب النقل أو الخزن، والاقتطاع المنصوص عليه فى المادة 122 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه. ويصبح عائد البيع ملكا للخزينة، بعد انقضاء الآجال القانونية.

المادة 73 : يجب أن تسلم الاشياء التى يعثر عليها فى الطريق العمومى وتودع لدى محافظة الشرطة، أو كتابة المجلس الشعبى البلدى، اذا لم ترد الى مالكيها، أو الى من عثر عليها خلال الآجال المنصوص عليها فى القانون، التى تخول حق المطالبة بها، لادارة أملاك الدولة لدى انتهاء هذه الآجال، قصد بيعها حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى المواد من 51 الى 66 أعلاه.

ويكون عائد البيع ملكا للخزينة.

المادة 74 : يسرى التقادم الخماسى، كما نص عليه التشريع المعمول به، على مبالغ الفوائد أو الارباح اذا وجب على الدولة، بسبب سندات تعاقدت بها مع الغير، أن تدفع فوائد أو توزع أرباحا مقابل رؤوس أموال اكتتب بها الغير ووضعتها تحت تصرف المعنيين، ولم يسحب المكتتبون أو حائز السندات أو الاسهم هذه الفوائد أو الارباح، أو لم ينازعوا فيها، أو يطالبوا بها.

وتكتسب الخزينة نهائيا هذه الفوائد أو الارباح، طبقا للفقرة الاولى من المادة 60 من

الفصل الرابع

احكام مشتركة

القسم الاول

الادراج في الاملاك العسكرية

المادة 77 : تدرج الاملاك التابعة للاملاك العمومية أو الاملاك الخاصة بالدولة في الاملاك العسكرية، وفقا لاحكام المادتين 5 و 7 من الامر رقم 84 - 02 المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 1984 المذكور أعلاه.

القسم الثاني

الهبات والوصايا

المادة 78 : يتعين على أى موثق أو تمن على وصية تشتمل على تبرعات لفائدة الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية، أن يعلم فور فتح الوصية، وإلى الولاية التي يوجد فيها مكان فتح التركة بصفته ممثلا للدولة، والممثلين الشرعيين للمؤسسات العمومية الوطنية الوارثة، ويتم ذلك في اطار تطبيق أحكام المادتين 56 و 57 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه.

ويرفق هذا الاعلام بالنسخة الحرفية للتراتييب التي اتخذها الموصى لفائدة الدولة أو مؤسساتها وبقائمة الورثة الذين علم بوجودهم يبين فيها القابهم، وأسماءهم، ومهنتهم، وصلة قرابتهم وعنوانهم.

ويرسل الوالى الى وزير المالية جميع عناصر الملف ليقرر قبول التبرع أو رفضه، حسب الشروط المحددة في القانون، مع مراعاة الاحكام التشريعية السارية في هذا المجال، لاسيما أحكام قانون الاسرة.

المادة 79 : يكلف وزير المالية، بعد أن يعلم بالتبرع قانونا، مصالح ادارة أملاك

الدولة المختصة اقليميا باجراء بحث قبلى لتقدير أهمية هذا التبرع وملاءمة غرض الاملاك المتبرع بها، والشروط المحتملة لتخصيصها، ومعرفة موقف الورثة أيقبلون تنفيذ الوصية أم يعارضون.

واذا كان تقدير غرض الاملاك المتبرع بها أو تخصيصها لاحدى المؤسسات أو المقاولات التابعة لاختصاص وزير آخر، تعين على وزير المالية أن يطلب مقدما موافقة ذلك الوزير.

يقرر وزير المالية وحده أو بالاشتراك مع الوزير المعنى قبول التبرع لفائدة الدولة أو مؤسساتها العمومية الوطنية، أو رفضه خلال أجل لايتعدى ثلاثة أشهر، ابتداء من تاريخ اعلام الوالى اياه.

المادة 80 : حين تكون التبرعات لفائدة المؤسسات العمومية الوطنية أو المؤسسات الاشتراكية المذكورة في الفقرة الثالثة من المادة 57 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه، فان الاجهزة المسؤولة عن هذه المؤسسات تقبل ذلك، وفقا لقوانينها الاساسية حسب الاشكال القانونية المطلوبة، اذا كانت تلك التبرعات غير مثقلة بأعباء، أو شروط، أو تخصيص خاص.

وفى الحالات المخالفة، يعمل بأحكام المادة 79 السابقة.

ويترتب على تسليم الملك المتبرع به لادارة أملاك الدولة أو للمؤسسة أو المقاول المتبرع لها ادماج هذا الملك في الاملاك الوطنية، وتنشأ عنه جميع الآثار القانونية.

المادة 81 : تثبت هبات الاملاك المنقولة لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية الوطنية على اختلاف انواعها، بعقد ادارى يبرمه مسؤول ادارة املاك الدولة المختص اقليميا، وممثل المصلحة أو المؤسسة المستفيدة من التبرع، ان اقتضى الامر.

بالدولة. وهذه الاحكام نفسها تنطبق على العقار المجهول المالك.

المادة 85 : يمكن الوارث أن يتنازل، خلال فتح التركة أمام الموثق عن حصته للدولة.

وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادتين 78 و 79 السابقتين، وتدمج الاملاك التي تنازل عنها في الاملاك الوطنية اثر انتهاء عمليات التركة.

أما الاملاك العقارية الشائعة الملكية فتطبق عليها الاحكام الواردة في المواد 722 وما يليها من القانون المدني، والمادة 108 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه، والمواد من 33 الى 38 من هذا المرسوم.

المادة 86 : يمكن الدولة، حين يكون العقار ملك شخص مفقود أو غائب حسب مفهوم المواد 31 من القانون المدني و 109 و 110 من قانون الاسرة، أن ترفع دعوى أمام القاضي ليحكم بفقد الشخص أو غيابه، وتتخذ التدابير المقررة في المادة III من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في 9 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه، ويمكن الدولة، بعد انتهاء آجال التحرى والانتظار التي يحددها القاضي طبقا للقانون، أن تطلب منه اصدار حكم يثبت موت المفقود، وحينئذ تفتح التركة، طبقا للتشريع المعمول به، مع مراعاة الاحكام المنصوص عليها في القانون في حالة ما اذا رجع المفقود أو ظهر حيا.

تعود التركة الى الخزينة العمومية طبقا للمادة 180 من قانون الاسرة، اذا لم يترك المفقود ورثة فراضيين أو عاصبين، أو ذوى أرحام.

المادة 87 : تباع الاشياء المنقولة الآتية من التركات الشاغرة التي تكتسبها الدولة، حسب الاشكال المقررة في المواد من 59 الى 66 أعلاه.

ويقبض عائد البيوع تحت عنوان «التركات الشاغرة».

وتثبت هبات الاملاك المنقولة لفائدة المؤسسات العمومية الوطنية غير المذكورة في الفقرة الاولى من هذه المادة، طبقا للاحكام القانونية الاساسية السارية عليها.

كما تثبت هبات العقارات حسب الاشكال المنصوص عليها في القانون.

القسم الثالث التركات الشاغرة

المادة 82 : يجب على الموثق أن يخبر الوالى الذى يتبعه مكان فتح التركة كلما كانت الدولة معنية بتصفيّة هذه التركة أو قسمتها بصفته ممثل الدولة، وعلى هذا أن يعلم وزير المالية بذلك. ويكون الاجراء حينئذ وفقا للمادة 78 أعلاه.

المادة 83 : عملا بالقانون يطالب والى الولاية التى توجد فيها الاملاك، باسم الدولة أمام الجهة القضائية المختصة، بالتركة الشاغرة.

المادة 84 : اذا هلك مالك عقار، ولم يكن له وارث أو لايعرف له وارث، تطالب الدولة بالعقار حسب القواعد والاجراءات المنصوص عليها في المادة 62 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه، وفي القانون المدني، وقانون الاسرة، وقانون الاجراءات المدنية.

ويترتب على الحكم التصريحي الذى يثبت شغور تركة الاملاك العقارية التى تركها الهالك تطبيق الحراسة القضائية على هذه الاملاك خلال الآجال المقررة في القانون، وبعد انقضاء الآجال المقررة قانونا التى تعقب الحكم الذى يثبت انعدام الورثة، يصرح القاضي بالشغور والحق هذه الاملاك بملكية الدولة.

وتثبت ادارة أملاك الدولة تحويل ملكية العقار المعنى للدولة، وتدمجه في الاملاك الخاصة

عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما،
لاسيما القانون البلدي، وقانون الولاية، وأحكام
القانون المتعلق بالاملاك الوطنية.

ويثبت ادراج العقار في الاملاك العامة
بمحضر تعده ادارة املاك الدولة بمشاركة ممثلي
المصلحة أو المصالح المعنية،

المادة 91 : يدرج العقار ويصنف مجانا أو
بتعويض يساوي قيمته الحقيقية، تبعا لكون المصلحة
المتخيلة عنه تتمتع بالاستقلال المالي أو لا تتمتع به.

ويمكن أن يخول ادراج أملاك الجماعات
المحلية في الاملاك العامة التابعة للدولة
الحق في التعويض، غير انه تستثنى من ذلك
عمليات تصنيف طرق المواصلات.

إذا أوجب الادراج في الاملاك العامة
التابعة للدولة على المصلحة أو الجماعة المستفيدة
ان تدفع تعويضا فان الشروط المالية لهذه
العملية تحددها ادارة املاك الدولة المختصة
اقليميا، اذا كانت الاملاك داخلية في ملكية
الدولة.

أما اذا تقرر منح الجماعات المحلية
تعويضا عن أملاكها التي تدرج في الاملاك
العامة التابعة لها، فان ذلك يتم حسب الشروط
المالية المحددة في التشريع المعمول به وفي
قوانين المالية، واذا أوجب القانون على الجماعات
المحلية أن تدفع تعويضا عن الادراج الذي
تنتفع منه فان الكيفيات المالية هي التي تنص
عليها القوانين الخاصة بهذا المجال.

القسم الثاني

تجريد الاملاك من صفتها العامة

المادة 92 : يأذن وزير المالية أو الوالي، كل
فيما يخصه، وفي اطار صلاحياته بعد استشارة
المصلحة التقنية المعنية، بتجريد عقارات
الاملاك العامة التابعة للدولة من صفتها العامة

المادة 88 : لا تمس أحكام المادة السابقة
حقوق الغير، وخصوصا حقوق الورثة والموصي
لهم، الذين يمكنهم أن يمارسوا حقوقهم على
الاثمان الصافية للاملاك المبيعة، حسب الشروط
والآجال التي خولتهم ممارسة هذه الحقوق على
الاملاك نفسها طبقا للقانون.

الباب الثاني

الاملاك العامة التابعة للدولة

الفصل الاول

الادراج في الاملاك العامة

القسم الاول

الادراج والتصنيف

المادة 89 : عملا بأحكام القانون رقم 84 - 16
المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984 ووفقا للشروط
التي يحددها، لا تتبع الاملاك العقارية الاملاك
العامة قبل أن تتملكها الجماعة الوطنية
لادراجها في الاملاك الوطنية.

تنفرد السلطة المختصة بأعمال التحديد
والتصنيف والتصنيف التي تشخص عملية ادراج
الاملاك العقارية في الاملاك العامة، وتعطيها
طابع الملكية العامة التابعة للدولة.

المادة 90 : تدرج وتصنف في الاملاك
العامة التابعة للدولة، العقارات التابعة
لاملاكها الخاصة، بقرار يتخذه وزير المالية
أو الوالي المختص اقليميا، ويتصرف كل منهما
فيما يعنيه، في اطار صلاحياته، بناء على اقتراح
رئيس المصلحة المعنية، وبعد استشارة مسؤول
ادارة أملاك الدولة المختص اقليميا، أو بناء
على اقتراحه واستشارة المصلحة المعنية قانونا،
ويستثنى من ذلك أثر القوانين والتنظيمات
الخاصة التي تنص على خلاف هذا.

وتدرج العقارات التابعة للجماعات المحلية
أو تصنف في الاملاك العامة التابعة للدولة،
حسب الشروط والاشكال والكيفيات المنصوص

وإذا حول تسيير العقار بعد ذلك وجرد من صفته العامة وجب ارجاعه الى الاملاك الخاصة التي تدخل في أملاك الجماعة التي كانت تحوزه في الاصل، مالم يترتب عليه دفع تعويض لهذه الجماعة.

الفصل الثاني

تكوين الاملاك العامة التابعة للدولة وضبط

حدودها

القسم الاول

الاملاك العامة الطبيعية

أولاً - الاملاك العامة البحرية الطبيعية.

المادة 94 : عملا بالمواد من 36 الى 39 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه، تضبط حدود الاملاك العامة البحرية الطبيعية، حسب الشروط والاشكال والاجراءات المبينة فيما يأتي :

- تقدر حدود البحر وتعاين من جهة الارض، ابتداء من حد الشاطئ الذي تبلفه الامواج في أعلى مستواها خلال السنة في الظروف الجوية العادية. وتعد مساحة الشاطئ التي تغطيها الامواج على هذا النحو جزءا لا يتجزأ من الاملاك العامة البحرية الطبيعية.

- ويثبت الوالى المختص اقليميا بقرار هذا الحد، بعد اجراء معاينة علانية،

- ويكون اجراء المعاينة علنا بمبادرة ادارة الشؤون البحرية أو ادارة أملاك الدولة أو بمبادرة مشتركة بينهما. وتقوم بهذا الاجراء المصالح التقنية المختصة، عندما تصل الامواج الى مستواها الاعلى، ويترتب على ذلك اعداد محضر معاينة،

ويسجل المجاورون العموميون أو الخواص، بعد أن يخبروا باجراء المعاينة، ملاحظاتهم، وحقوقهم، وادعاءاتهم، خلال هذا الاجراء. كما تجمع آراء المصالح أو الادارات المطلوبة قانونا. وبعد انتهاء اجراء المعاينة مع انعدام الاعتراضات المعتبرة، يضبط الوالى بقرار الحدود

ما عدا أثر القوانين والتنظيمات التي تنص على غير ذلك. ويثبت بمحضر تسليم العقارات التي جردت من صفتها العامة لمصلحة أملاك الدولة. وبعد جرد أو بيان وصفى للعقار أو المقارات التي تجرد من صفتها العامة.

وإذا جردت مرافق الاملاك العمومية التابعة للدولة من صفتها العامة عادت الى الاملاك الخاصة بالدولة أو الى الجماعة العمومية المالكة، متى كان تحويلها الاصل الى الاملاك العامة التابعة للدولة دون تعويض أو مقاصة.

تصنف طرق المواصلات وتجرد من صفتها العامة، حسب الشروط الشكلية والاجرائية، التي يحددها التنظيم المعمول به، لاسيما المرسوم رقم 80 - 99 المؤرخ في 6 أبريل سنة 1980 المذكور أعلاه،

القسم الثالث

تحويل التسيير

المادة 93 : يأذن الوالى، بعد استشارة مصلحة أملاك الدولة، بتسليم عقارات الاملاك العامة التابعة للدولة، التي تغيّر غرض استعمالها، وحول تسييرها، طبقا للمادة 81 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1980 المذكور أعلاه.

يخضع، لاحكام المرسوم رقم 80 - 99 المؤرخ في 6 أبريل سنة 1980 المذكور أعلاه، تحويل تسيير طرق المواصلات بتجريدها من صفتها العامة.

وعندما يستوجب تحويل التسيير أن تدفع مصلحة الدولة المستفيدة تعويضا أو مقاصة، تتولى ادارة أملاك الدولة التقويم المالى للعملية. ويحدد التشريع المعمول به وقوانين المالية الكيفيات والشروط المالية لعملية تحويل التسيير لفائدة احدى الجماعات المحلية، اذا استوجب ذلك، استثناء وبمقتضى القانون، أن تدفع الجماعة المستفيدة تعويضا.

تفمرها في أعلى مستواها.

— طروح البحر هي قطع الارض التي تتكون من الطمي الذي يأتي به البحر الى الساحل، ويظهر فوق أعلى مستوى تبلغه الامواج.

تنتمي طروح البحر ومحاسره الى الاملاك العامة البحرية.

المادة 99 : يمكن أن تجرد أراضي طروح البحر ومحاسره التي تستعاد من البحر وتعزل عن حركة الامواج في اطار القوانين والتنظيمات المعمول بها، من صفتها العامة بغية استعمالها في أغراض اقتصادية أو اجتماعية على الخصوص.

المادة 100 : حين تعترض صعوبات تقنية معقدة عملية ضبط حدود الاملاك العامة البحرية، تؤلف لجنة استشارية من الخبراء تحت اشراف الوزير المكلف بالاشغال العمومية، تتولى ضبط المقاييس والثوابت التي تساعد الوالي على اتخاذ القرار المناسب.

المادة 101 : يخول الوالي، ورئيس المجلس الشعبي البلدي، والسلطات المختصة في مجال تسيير الاملاك العامة، طبقا للقوانين، والتنظيمات المعمول بها، اتخاذ اجراء يكون غرضه ضمان حرية الدخول الى الاملاك العامة البحرية.

ثانيا - الاملاك العامة المائية الطبيعية.

المادة 102 : مجرى السواقي، والوديان، والبحيرات والمستنقعات، والسباح، والقوط والظمى، والرواسب المرتبطة بها، والاراضي والنباتات الموجودة في حدودها كلها جزء لا يتجزأ من الاملاك العامة المائية الطبيعية، بمقتضى القانون رقم 83 - 17 المؤرخ في 16 يوليو سنة 1983 والقانون رقم 84 - 16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984 المذكورين أعلاه، وتضبط حدودها، حسب الشروط والاشكال والاجراءات المحددة في هذا المرسوم.

البرية للاملاك العامة البحرية، بعد استشارة المجلس التنفيذي الولائي قانونا، وفي الحالة العكسية وانعدام التراضي، تضبط الحدود بقرار وزاري مشترك بين الوزير المعنى أو الوزراء المعنيين ووزير المالية.

المادة 95 : قرار ضبط الحدود القانوني نصريحي. وهو يثبت أن المساحات التي غطتها الامواج في اعلى مستواها قد ادرجت فعلا في الاملاك العامة بسبب الظواهر الطبيعية.

وعندما يبين اجراء المعاينة أن المساحات، التي كانت مضمنة من قبل في الاملاك العامة البحرية، أصبحت لا تغطيها الامواج في أعلى مستواها، تدمج الاراضي المكشوفة، بعد العملية قانونيا في الاملاك الخاصة بالدولة.

المادة 96 : يمكن الوالي، فيما يخص بعض أجزاء الساحل، أن يحجز، خلال اجراء ضبط الحدود، على حافة الشاطئ، والقطع الارضية المجاورة له، شريطا لا يمكن أن يتجاوز عرضه عشرين (20) مترا، ابتداء من الحد المسطر للاملاك العامة.

ويخضع أي بناء أو تغيير في هذه القطع الارضية المحجوزة لرخصة خاصة يمنحها الوالي، دون مساس الاحكام المنصوص عليها في مجال رخصة البناء.

المادة 97 : الشاطئ هو جزء الساحل الذي تغطيه أعلى مياه البحر تارة، ويكشفه أخفضها تارة أخرى.

وحدود الاملاك العامة البحرية من جهة الارض هي التي ورد ضبطها في المادة 94 أعلاه.

المادة 98 : تعني طروح البحر ومحاسره المذكورة في المادة 15 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه ما يأتي :

— المحاسر هي القطع الارضية التي يتركها البحر مكشوفة لدى انحساره، ولم تبق الامواج

وتطبق على المجارى القديمة الناضبة الاحكام المنصوص عليها فى المادة 6 من القانون رقم 83 - 17 المؤرخ فى 16 يوليو سنة 1983 المذكور أعلاه والنصوص المتخذة لتطبيقه وكذلك الاحكام الواردة فى الفقرة الاخيرة من المادة 104 السابقة.

المادة 106 : ينتمى طمى مجارى السواقي والوديان ورواسبها الى الاملاك العامة، عندما تكون داخل حدود المجارى التى حددها القانون وتم ضبطها حسب الاجراء المبين فى المادة 103 أعلاه.

ويكون الطمى والرواسب الموجودة خارج الاملاك العامة المائية الطبيعية ملكا للملاك المجاورين طبقا لاحكام المادة 778 من القانون المدنى.

المادة 107 : يضبط الوالى المختص اقليميا أو الولاية المختصون اقليميا حدود الاملاك العامة المائية الطبيعية التى تتكون من البحيرات والمستنقعات، والسباخ، والغوط، على أساس أعلى مستوى تبلغه المياه، التى يمكن أن تضاف اليها القطع الارضية المجاورة التى يقدر عمقها حسب خاصيات الجهة المعنية، وتبعا لحقوق الغير.

وتضبط حدود ذلك، بعد القيام بتحقيق ادارى تبادر به المصالح التقنية المختصة بمجال الرى وادارة شؤون أملاك الدولة. وتجمع خلال هذا التحقيق الادارى آراء المصالح العمومية المعنية الموجودة فى الولاية وما قد يرد من ملاحظات الغير.

ويضبط الوالى أو الولاية بقرار حدود الاملاك العامة المائية الطبيعية لكل بحيرة أو مستنقع أو سبخة، أو غوطة على أساس الملف التقنى.

وتعد القطع الارضية والنباتات، الموجودة داخل الحدود التى تضبط على هذا النحو جزءا لا يتجزأ من الاملاك العامة.

المادة 103 : يضبط الوالى المختص اقليميا بقرار حدود مجرى السواقي والوديان، كما هى مبينة فى المادة 3 من القانون رقم 83 - 17 المؤرخ فى 16 يوليو سنة 1983 والمتضمن قانون المياه المذكور أعلاه، والمادة 38 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية المذكور أعلاه، ويتم ذلك بعد معاينة أعلى مستوى تبلغه المياه المتدفقة تدفقا قويا دون أن تصل حد الفيضان خلال السنة فى الظروف الجوية العادية. وتجرى المعاينة خلال تحقيق ادارى تقوم به المصالح التقنية المختصة فى مجال الرى وادارة شؤون أملاك الدولة، وتسجل اثناء ذلك ملاحظات الغير وادعاءاته، وتجمع آراء المصالح العمومية المعنية الاخرى، الموجودة فى الولاية. ويتخذ الوالى قرار ضبط الحدود بناء على الملف فى حالة انعدام اعتراضات معتبرة، ثم تبلغ لكل مجاور معنى.

واذا حصل اعتراض معتبر وتعذر التراضى تضبط الحدود بقرار وزارى مشترك بين الوزير المكلف بالرى ووزير المالية والوزير المعنى أو الوزراء المعنيين.

ينشر قرار ضبط الحدود الذى يبلغ للمجاورين، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 104 : يضبط الوالى بقرار، بعد القيام بتحقيق ادارى يتم حسب الاجراء المبين فى المادة 103 السابقة، حدود عمق السواقي والوديان، تبعا للخاصيات الجهوية، اذا كان منسوب سيلانها غير منتظم، وكان أعلى مستوى المياه فى السنة لا يبلغ حدود التدفق الاقوى.

وينطبق الاجراء نفسه على مجرى السواقي والانهار والوديان الناضبة.

المادة 105 : اذا تركت السواقي والوديان مجاريها وحفرت مجارى جديدة فان الاخيرة تضبط حدودها حسب الشروط نفسها المنصوص عليها فى المادة 103 أعلاه. وكذلك شأن المجارى القديمة، اذا لم تنضب منها المياه كلية.

الحالة تتطابق حدود الاملاك العامة مع الحدود المنصوص عليها في التصميم الذى اتبع فى انجاز الطريق ومرافقه أو تصميم الطريق المزمع انجازه.

المادة 113 : يعد التصميم العام للتصنيف والتصميم الرئيسى للتعمير والمحيط العمرانى المؤقت، حسب الشروط والاشكال المنصوص عليها فى القوانين والتنظيمات المعمول بها، وطبقا للرسم البيانى للتهيئة العمرانية، والتشريع المعمول به فى مجال التعمير.

ويوافق على هذه التصاميم وتنشر حسب الاجراءات القانونية المعمول بها.

المادة 114 : يسمى ضبط حدود الاملاك العامة الطريقية تصفيقا. والتصنيف هو العمل الذى تضبط به الادارة حد طرق المواصلات، وحدود الملكيات المجاورة.

تحدد السلطة المختصة التصنيف فى التجمعات العمرانية على أساس ما يأتى :

— المحيط العمرانى المؤقت الموافق عليه قانونا، وان لم يكن فالتصميم العام للتصنيف أو التصميم الرئيسى للتعمير،

— التصميم الرئيسى للتعمير الموافق عليه.

— التصميم العام للتصنيف، وان لم يكن فالتصميم الرئيسى للتعمير الموافق عليه.

المادة 115 : اذا تبين من التصميم العام للتصنيف والتصميم الرئيسى للتعمير، والمحيط العمرانى المؤقت أن التصنيف القانونى يتطابق مع التصنيف الفعلى للطريق الوطنى الموجود، فان ضبط حدوده يقتصر على اثبات هذه الوضعية الفعلية بغية ضبط حدود الملكية المجاورة.

وتدمج، فى الاملاك العامة الطريقية، القطع الارضية واجزاء الملكيات الداخلة فى حدود الطريق المعتمز انجازه فى التصميم، اذا توقع التصميم العام للتصنيف، والتصميم الرئيسى للتعمير،

المادة 108 : اذا كشف ضبط حدود الاملاك العامة المائية وجود صعوبات تقنية معقدة، أمكن أن يستعان ببلجنة استشارية من الخبراء، تحت اشراف الوزير المكلف بالرى، لضبط المقاييس والثوابت التى تساعد الوالى على اتخاذ القرار المناسب.

المادة 109 : يمكن الطعن فى قرارات ضبط الحدود المذكورة فى هذا القسم باستعمال وسائل القانون طبقا للتشريع المعمول به.

القسم الثانى

الاملاك العامة الاصطناعية

أولا - الاملاك العامة الاصطناعية الطريقية

المادة 110 : يعد جزءا لا يتجزأ من الاملاك العامة الاصطناعية الطريقية التابعة للدولة ما يأتى :

— الطرق الوطنية، كما حددها قانون المرور، وبينتها بدقة المادة 2 من المرسوم رقم 83 - 699 المؤرخ فى 26 نوفمبر سنة 1983 المذكور أعلاه، — الطرق السريعة، حسب مفهوم المادة الاولى من المرسوم رقم 85 - 36 المؤرخ فى 23 فبراير سنة 1985 المذكور أعلاه.

المادة 111 : يخضع ضبط حدود الاملاك العامة، المتضمنة مشتملات الطرق السريعة، للقواعد التقنية المتعلقة بتصميمها، ورسمها، وانجازها، وتهيئتها، المنصوص عليها فى القوانين والتنظيمات المعمول بها.

المادة 112 : تضبط حدود الاملاك العامة الطريقية التابعة للدولة كما يأتى :

— فى التجمعات العمرانية، حسب القواعد المنصوص عليها فى التصميم العام للتصنيف الذى تمت الموافقة عليه ونشر، أو التصميم الرئيسى للتعمير الموافق عليه، والا فحدود المحيط العمرانى المؤقت،

— فى المناطق الريفية أو الجبلية، حسب المقاييس التقنية التى يحددها التنظيم، وفى هذه

للتعمير، أو المحيط العمراني المؤقت ونشره، من الادارة المختصة ما يأتي :

— اما تبادل العقارات حسب أحكام المادة 106 من القانون رقم 84 — 16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه وأحكام هذا المرسوم، فيما يخص العقارات المبنية التي يجب أن يلتزم فيها بالابتعاد عن الطريق،

— واما نزع ملكية المساحات التي يشملها التصنيف.

واذا كان باقى العقار، بعد التصنيف، لا يصلح للاستعمال العادى، حسب المقاييس المعمول بها في ميدان التعمير والاسكان يمكن المالك أن يطلب من السلطة المعنية نزع ملكية كامل العقار.

المادة 119 : عندما يقع التخلي عن الطريق كلياً أو جزئياً، اثر تغيير محور الطريق الموجود، أو بعد انشاء طريق جديد يعوضه، يمكن أن يعترى الاجزاء المتروكة بسبب التصنيف الجديد ما يأتي :

— أن تظل ضمن الاملاك العامة،

— أو تعود الى الاملاك الخاصة التابعة للجماعات العمومية الاصلية، التي تملك اراضى الاساس،

— أو تباع للملاك المجاورين، حين يكون بيعها مسموحاً به، بمقتضى حقهم فى الشفعة، كما هو منصوص عليه فى المادة 52 من القانون رقم 84 — 16 المؤرخ فى 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه.

ثانياً — الاملاك العامة الاصطناعية التابعة للسكة الحديدية :

المادة 120 : مشتملات السكة الحديدية جزء لا يتجزأ من الاملاك العامة الاصطناعية، وتحتوى خاصة على الاراضى التى تكون أساس شبكة السكك الحديدية، والرص والجوانب، والحنادق، والردوم، وجدران الدعم، والمنشآت الفنية، والمباني، والتجهيزات التقنية لاستغلال الشبكة، وشارتها وكهربتها.

أو المحيط العمراني المؤقت، توسيع الطريق الموجود، أو تعديله، أو مشروع شق طريق وطنى جديد يتطلب الاستيلاء على الملكيات المجاورة.

المادة 116 : يترتب على الطابع التمييزى الذى يتسم به التصميم العام للتصنيف، فيما يتعلق بالملكيات الخاصة المجاورة للطرق الموجودة، ارتفاع ادارى يتطلب الابتعاد عن الطريق أو عدم البنيان، ويثقل القطع الارضية وأجزاء العمارات الواقعة بين حدود الطريق الفعلية والتصنيفات التى يبينها التصميم. ويترتب على التصنيف المقرر فى التصميم الرئيسى للتعمير أو فى المحيط العمرانى المؤقت الموافق عليهما، ارتفاع الابتعاد عن الطريق فيما يتعلق بجميع القطع الارضية وأجزاء الملكيات العمومية أو الخاصة المضمنة فى حدود الطريق المقرر فى التصميم. ويتعين على السلطات المختصة أن تتخذ جميع التدابير لهذا الغرض، وفقاً للقوانين والتنظيمات الجارية بها العمل.

المادة 117 : يحتفظ الملاك الخواص المعرضة اراضيهم للتصنيف بكامل ملكية عقاراتهم حتى تقتنى منهم بالتراضى أو تنزع منهم ملكيتها.

وتدرج مساحات العقارات وأجزائها التى مسها التصنيف فى الميدان العمومى الطريقى بمجرد ابرام عقد البيع، أو بعد تبليغ نزع الملكية الذى يتخذ حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التشريع الجارى به العمل.

يمنع البناء ورفع فى المساحات العقارية أو المبنية، المضمنة فى محيط تصنيف الطريق. غير أن أشغال تسييج الاراضى والمباني الموجودة وصيانتها، ودعمها، يمكن أن تنجز، بعد أن تأذن الادارة بذلك صراحة، بناء على طلب يقدمه المعنيون حسب الشروط والكيفيات المنصوص عليها فى القوانين والتنظيمات المعمول بها.

المادة 118 : يمكن أى مالك خاص مسه التصنيف أن يطلب، بمجرد الموافقة على التصميم الرئيسى

ورسم خطوطها، وانجازها، وتجهيئاتها، المنصوص عليها فى القوانين والتنظيمات المعمول بها فيما يخص السكك الحديدية الجديدة، المنجزة أو الجارى انجازها، أو المعتزم انجازها التى تتعلق بفتح سكة جديدة، أو اضافة سكة موازية للسكة الموجودة، أو تفريعها أو تعديلها أو توسيعها. ويمثل ضبط حدود المشتكلات الضرورية للسكة الحديدية الخط الفاصل بين الاملاك العامة السككية الحديدية والملكيات المجاورة.

وتقتنى، حسب الشروط والاشكال المنصوص عليها فى الامر رقم 76 - 29 المؤرخ فى 25 مارس سنة 1976 المذكور أعلاه، الاراضى المبنية أو غير المبنية، الخاصة، المضمنة فى حدود مشتكلات السكة الحديدية، المعتزم انجازها. أما الاراضى العمومية فتخصص أو يتنازل عنها تبعا لطبيعتها ووفقا للتشريع المعمول به.

المادة I23 : ينبغى أن تراعى الضغوط الجيومورفولوجية «شكالة الارض» للارض ومتطلبات تقنية الاستغلال والامن، فى ضبط التحديد الفاصل بين حدود الاملاك العمومية التابعة للسكة الحديدية والملكيات المجاورة لجانبى مشتكلات السكة الحديدية. ويفرض هذا على الملكيات المجاورة، زيادة على الارتفاقات القانونية الواردة فى القانون العام، ارتفاع السكة الحديدية المنصوص عليه فى التشريع والتنظيم الخاصين بالسكك الحديدية وبالنقل بواسطتها.

ويطبق أيضا على الملكيات المجاورة للسكك الحديدية ارتفاعا لطريق الممثلان فى الابتعاد ومنع البناء، المنصوص عليهما فى القوانين والتنظيمات المعمول بها فى فائدة طرق المواصلات.

المادة I24 : يستهدف ارتفاع السكة الحديدية الممثلان فى الابتعاد، ومنع البناء، اللذان يثقلان الملكية المجاورة للسكة الحديدية، حماية المجاورين من اخطار الاضرار التى تترتب على استغلال

وتضم أيضا المحطات بجميع تجهيئاتها ومرافقها ومساحات الخزن المهيأة لها خصوصا، وأمنية المحطات، والطرق المؤدية اليها، والمساحات المعدة للوقوف أمامها، التى لم تصنف ضمن الطرق، وكذلك ورشات الاصلاح والصيانة.

كما تلحق بالاملاك العامة التابعة للسكة الحديدية، العمارات، والمحال والمباني الادارية، وفنادق المحطات النهائية، ومساكن الاعوان، الموجودة خارج مشتكلات السكك الحديدية والمرتبطة فى الوقت نفسه باستغلالها مباشرة.

وزيادة على ذلك، تحتوى الاملاك العامة التابعة للسكة الحديدية الاراضى المقتناة المخصصة للبناء بعد تهيئتها، أو لتهيئة شبكة السكة الحديدية وتوسيعها، أو لاستغلالها.

المادة I2I : تضبط حدود الاملاك العامة التابعة للسكة الحديدية، حسب التصميم العام للتصنيف، أو تصميم التصنيف الموافق عليه بمرسوم فى الاشغال الكبرى، وبقرار وزارى مشترك بين الوزراء المكلفين بالنقل، والاشغال العمومية، والداخلية، والمالية، فى التصنيف الذى يشمل أكثر من ولاية، وبقرار يتخذه الوالى المختص اقليميا فى التصنيف الذى يكون فى ولاية واحدة.

ويتم اعداد تصميم التصنيف بعد اجراء تحقيق على نطاق الرسوم البيانية للتهيئة العمرانية والتعمير، ويوافق عليه وينشر، حسب الاشكال القانونية المعمول بها.

المادة I22 : حدود الاملاك العامة التابعة للسكة الحديدية هى الناتجة عن التصنيف المقرر فيما يخص السكك الحديدية والتصنيفات الموجودة فى تاريخ نشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

تضبط حدود الاملاك العمومية التابعة للسكة الحديدية، مع مراعاة المقاييس التقنية لمشتكلات السكة الحديدية التى تتعلق بتصميمها

التي تمت الموافقة على مشاريع انجازها، ارتفاقان اداريان يتمثلان في التصنيف ومنع البناء للذين يثقلان الاراضى وأجزاء العقارات المبنية الواقعة بين حدود مشتملات السكة، والتصنيفات المبينة في التصميم العام للتصنيف.

وهذه المساحات يمكن أن تدمج في الاملاك العامة التابعة للسكة الحديدية، حسب الشروط والاشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به، أثناء أشغال السكة الحديدية أو توسيعها أو مزاجتها.

وتظل الملكيات الخاصة على حالها حتى يتم اقتناؤها بالتراضى أو عن طريق نزع الملكية، ولا تدرج في الاملاك العامة، الا بعد ابرام عقد التنازل أو تبليغ قرار نزع الملكية.

أما الملكيات العمومية فيتعين على السلطات المختصة أن تتخذ في شأنها جميع التدابير اللازمة لوضع الاراضى المعنية المخصصة لمشتملات السكك الحديدية تحت تصرف ادارة شؤون أملاك الدولة.

المادة 128 : يقع ارتفاق منع البناء في مساحات الاراضى العارية المتصلة بحدود مشتملات السكة الحديدية، اذا كانت المشتملات غير محدودة بتضاريس طبيعية، على عرض قائم الزاوية مع محور السكة حتى التصنيف المبين في التصميم وفقا لما حدده التشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال التهيئة العمرانية والتعمير، أو رخصة البناء، وتهيئة السكة الحديدية أو استغلالها.

لا يمكن أن تشيد فوق المساحات العارية التي حددت على هذا النحو بنايات جديدة، وتستثنى من ذلك أشغال التسييج أو الدعم التي تكون باذن صريح من الادارة المعنية.

المادة 129 : يثقل ارتفاق الابتعاد البنايات المقامة في الملكيات المجاورة للسكة بين حدود مشتملات السكة الحديدية والتصنيف الذي حدده التصميم العام للتصنيف. الموافق عليه.

السكة الحديدية، وتوفير مجالات الرؤية الضرورية لملاحظة الاشارة. كما يستهدفان حماية مشتملات السكة الحديدية والمحافظة على امكانيات توسيع الخط وتعديله باستمرار.

ويطبق أيضا هذان الارتفاقان، أى الابتعاد ومنع البناء، على الملكيات المجاورة لمنشآت السكة الحديدية الجارى استغلالها والمنشآت المعتمز انجازها، الموافق عليها طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

المادة 125 : يصرح الوالى المختص اقليميا بارتفاقي السكة الحديدية المتمثلين في الابتعاد ومنع البناء، حسب الشروط والكيفيات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها لفائدة السكك الحديدية الموجودة أو المعتمز انجازها، الموافق عليها قانونا.

وينحصر هذان الارتفاقان : الابتعاد ومنع البناء، في مساحات الملكيات وأجزائها، الواقعة على جانبي السكة الحديدية والمضمنة في منطقة ارتفاق سكة حديدية تحدها مشتملات الاملاك العمومية التابعة لها والتصنيف المفروض على البنايات الجديدة في الموقع الذى يجاورها.

المادة 126 : يمنع أن تقام أغطية الهشيم وأكوام التبن، والقرط، وأكاداس الحصيد، أو توضع أية مادة سريعة الالتهاب في الملكيات المجاورة على امتداد مسافة دنيا يحددها التنظيم ابتداء من حدود مشتملات السكة الحديدية من جراء انتفاعها بالارتفاق الخاص بها.

ولا يجوز أن تكون الاحجار أو الاشياء غير السريعة الالتهاب، أو القيام بالحفر قرب السكة الحديدية التي أقيمت فوق ردوم الا برخصة قبلية يسلمها الوالى بعد استشارة المصالح التقنية المختصة.

المادة 127 : يترتب على الطابع التعيينى الذى يتسم به التصميم العام للتصنيف، فيما يخص الملكيات المجاورة للسكة الحديدية الموجودة أو

رخصة بإنشاء المشتلات في نقاط التقاطع عبر الاملاك العامة المائية، والمنشآت الفنية الضرورية لاقامة السكة الحديدية.

وتسوى حقوق الادارات المسيرة لكل واحد من هذه الاملاك والتزاماتها المترتبة على ذلك، طبقا للتنظيم المعمول به.

وتبين بدقة عند الحاجة الكيفيات التقنية لتطبيق أحكام هذه المادة بقرار وزارى مشترك بين الوزراء المعنيين.

المادة 132 : اذا اجتازت السكة الحديدية طرعا برية حصل تقاطع المالكيتين العموميتين اما باشراف السكة الحديدية على الطريق البرى مع مشتلات فى الملك العمومى البرى أو دونها، واما بالتقاء المالكين العموميين : الطريقى والسككى الحديدى، وتطابقهما فوق الاساس الواحد لملك من أملاك الدولة.

واذا حصل التخطى والاشراف يبقى كل واحد من المالكين خاضعا للقوانين والتنظيمات الخاصة به. وفى حالة ارتكاز الجسور والقناطر والمنشآت المماثلة اللازمة للسكة الحديدية على قواعد فى الملك العمومى الطريقى، تخضع مشتلات المنشآت الفنية التى تقوم عليها السكك الحديدية للتنظيم التقنى والادارى المطبق على بناء مثل هذه المنشآت فى الطرق العمومية.

اما اذا تقاطعت السكة الحديدية وطريق برى أو اجتازته فان هذين المالكين العموميين يرتكزان على أساس واحد من أسس أملاك الدولة. ويبقى كل واحد منهما خاضعا للتشريع والتنظيم الخاصين به، الا اذا كانت هناك أحكام مخالفة لذلك. وتطبق أيضا فى هذه الحالة جميع القوانين والتنظيمات ذات الطابع العام أو الخاص التى تسن فى مجال أمن الاشخاص والاملاك وحمايتهم، وكذلك ماتعلق منها بتسيير الاملاك العامة والمحافظة عليها.

ويطبق التصنيف على البنايات المشيدة فى تاريخ نشر التصميم العام للتصنيف الموافق عليه. ولا يمكن أن يزداد فى ارتفاع العقارات المضمنة فى محيط التصنيف الذى حدد على هذا النحو فى التصميم العام. غير انه يمكن القيام بأشغال الصيانة والدعم والتقوية برخصة صريحة تسلمها الادارة المعنية، حسب الشروط والاشكال المنصوص عليها فى القوانين والتنظيمات المعمول بها.

تقتنى المساحات والمباني المفروض عليها ارتفاع منع البناء أو ارتفاع الابتعاد بالوسائل القانونية، وتدمج أراضي أساسها فى الاملاك العامة السككية الحديدية، وقت انجاز مشاريع تعديل مشتلات السكة، أو تهيتها أو توسيمها.

المادة 130 : تطبق أحكام المادة 118 على الممتلكات المذكورة المضمنة فى منطقة ارتفاع السكك الحديدية بمجرد الموافقة على التصميم العام للتصنيف الذى يضبط حدود أملاك السكك الحديدية.

المادة 131 : اذا اجتازت سكك حديدية مجرى مائيا فى نقاط تقاطع واشراف فى ملكيتين عموميتين فان كل واحدة منهما تبقى خاضعة للتشريع والتنظيم الخاصين بها.

تخضع، للأحكام السارية على بناء الجسور والمنشآت الفنية المماثلة ومشتلاتها فى الاملاك العامة، قواعد الجسور والقناطر أو المنشآت الاخرى المماثلة لها التى تقام فى أعماق مجرى الماء الذى تتكون منه الاملاك العامة المائية، وتستعمل قاعدة لمشتلات الاملاك العامة السككية الحديدية.

وتعد موافقة السلطات المختصة قانونا على مشاريع خطوط السكك الحديدية حسب الشروط المقررة فى القوانين والتنظيمات المعمول بها

والمساحات المائية، وجميع الوسائل والمرافق المبنية وغير المبنية الضرورية لاستغلال الموانئ أو صيانة السفن والمنشآت واصلاحها، ويقوم بذلك، بناء على مبادرة ادارة الشؤون البحرية بالاشتراك مع ادارتى الاشغال العمومية وشؤون أملاك الدولة، بعد تحقيق ادارى حسب الاجراء المنصوص عليه فى التنظيم.

وعند ماتعترض صعوبات تقنية معقدة تحديد الاملاك العامة الاصطناعية البحرية المينائية، يمكن أن يستعان بلجنة استشارية من الخبراء توضع تحت اشراف الوزير المكلف بالنقل لتساعد الوالى على اتخاذ القرار.

تعد الطرق والسكك الحديدية وطرق الدخول المضمنة فى حدود الموانئ جزءا لا يتجزأ من الاملاك العامة المينائية.

وتحدد المساحات المينائية، حسب الشروط والكيفيات المنصوص عليها فى التشريع والتنظيم الخاصين الساريين على الاملاك العامة، مع مراعاة حقوق الغير والارتفاقات والتبعات المرتبطة بالنشاط البحرى والمينائى.

وهكذا شأن المنشآت والتجهيزات الاخرى الخاصة بحماية الملاحة البحرية.

رابعا - الأملاك العامة الاصطناعية المطارية :

المادة 138 : تعد المطارات المدنية التابعة للدولة، فى مفهوم التشريع المعمول به، جزءا لا يتجزأ من الاملاك العمومية التابعة للدولة.

ويخضع انشاء المطارات المدنية التابعة للدولة، وضبط حدودها، وتوسيعها، وتصنيفها وكذلك الارتفاقات المنصوص عليها فى فائدة الامن الجوى، للقانون رقم 84 - 244 المؤرخ فى 22 غشت سنة 1984 والنصوص المتخذة لتطبيقه.

خامسا - الاحكام المتعلقة بالاماكن والمعالم التاريخية والطبيعية :

المادة 139 : لاتخضع الاماكن والمعالم التاريخية والطبيعية والغرائب الطبيعية والعجائب

المادة 133 : تعد الموافقة على المشاريع المتعلقة بالسكة الحديدية، طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها بعد استشارة السلطات المختصة قانونا فى مجال تسيير الاملاك العامة، رخصة بانشاء المشتلات الضرورية لاقامة المنشآت فى نقاط تقاطع الملكين العموميين : السكة الحديدية والطريق البرى.

وتسوى مشكلات الملكية التى يمكن أن تترتب على هذه الوضعية اعتمادا على التشريع والتنظيم المعمول بهما. ويمكن أن ينص على أحكام تكميلية أو تنظم حقوق الاطراف المعنية وواجباتهم، والاعباء الناتجة عن تطابق الملكين العموميين المعنيين، فى مراسيم الموافقة على الاشغال الكبرى، والقرارات الوزارية المشتركة بين الوزراء المكلفين بالنقل، والاشغال العمومية، والداخلية، والمالية، وفى قرارات الولاة المعنيين المختصين اقليميا.

المادة 134 : يحدد التنظيم الخاص للنقل بالسكك الحديدية واستغلال خطوطها، المقاييس التقنية المتعلقة بها، فى اطار تطبيق أحكام المواد من 120 الى 136 من هذا المرسوم.

المادة 135 : تتبع قواعد الخطوط والسكك الحديدية الحضرية المسماة «مترو» والمنشآت المرتبطة بها الاملاك العامة السككية الحديدية. وتخضع للتشريع والتنظيم المنصوص عليهما فى هذا المجال.

المادة 136 : لا يخالف النظام القانونى الخاص بالسكك الحديدية الاخرى ولاكيفيات استغلالها.

ثالثا - الاملاك العامة الاصطناعية البحرية المينائية :

المادة 137 : يضبط الوالى حدود الاملاك العامة البحرية المينائية التى تتكون من الموانئ المدنية مع منشآتها، والمرافق اللازمة للشحن والتفريغ وتوقف السفن ورسوها،

الدولة استعمالا ملائما، اعتمادا على التشريع والتنظيم المعمول بهما، الساريين على الاملاك العامة.

يخول الوالى صلاحية التصرف بصفته ممثلا للدولة وكل وزير من الوزراء المكلفين، كل فيما يخصه، بتسيير الاملاك والمرافق التى تتكون منها الاملاك العامة البرية والبحرية والمائية والسككية الحديدية والمينائية والمطارية، ويتمتع بمطلق الصلاحية فى هذا المجال، الا اذا كانت هناك احكام تنص على غير ذلك.

يطبق الاجراءات القانونية والتنظيمية اللازمة لعمليات تخصيص مرافق املاك الدولة الواقعة فى ولايته، وتصنيفها، وتغيير تخصيصها، والغائه، أو تجريدها من صفتها العامة، ان اقتضى الامر. كما يتخذ القرارات اللازمة التى تدخل فى اطار اختصاصه.

ويأذن بشغل مرافق الاملاك العامة التابعة للدولة شغلا مؤقتا، أو باستعمالها استعمال ملك خاص، اذا أمكن اخراجها من استعمال الجميع مؤقتا أو دون مضايقة.

يخول الوالى اتخاذ جميع قرارات الادارة التى تتعلق بالاملاك العامة، مع مراعاة القوانين والتنظيمات التى تمنح هذا الاختصاص سلطات ادارية أخرى، وذلك باعتبار تمثيله المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من هذه المادة.

المادة 143 : يمكن الهيئات والمؤسسات والمقاولات العمومية أن تحوز وتسير، بمقتضى نصوص خاصة، الاملاك والمرافق التابعة للاملاك العامة المسندة اليها، لتوفير حاجات مهمتها.

وتتولى تسيير هذا القسم من الاملاك العامة واستغلاله واستصلاحه، طبقا للقوانين السارية عليه، ولتشريع املاك الدولة. ويجب عليها أن تصون هذه الاملاك وتجدها وتحافظ عليها.

والمحطات المصنفة بحكم واقعها لقواعد الملكية العمومية، وتبقى خاضعة للتشريع الخاص المطبق عليها، رغم تصنيفها قصد المحافظة عليها وحمايتها.

غير أنه، عندما يصنف عمل فنى أو شىء منقول له أهمية وطنية أكيدة ضمن المجموعات الوطنية، يدمج فى الاماكن العمومية بمجرد اتخاذ قرار تصنيفه فى احدى هذه المجموعات، ويصبح حينئذ خاضعا لقواعد الملكية العمومية.

الفصل الثالث

تسيير الاملاك العامة التابعة للدولة

القسم الاول

عموميات

المادة 140 : عملا بالمادتين 67 و 68 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه، تخول السلطات الادارية المكلفة صراحة بتسيير الاملاك العامة الطبيعية والاصطناعية التابعة للدولة وحدها، فى حدود اختصاصاتها، اتخاذ قرارات ادارة مرافق الاملاك العامة وتسييرها وحمايتها والمحافظة عليها.

المادة 141 : يختص كل وزير بالاملاك العامة التابعة للدولة التى تدخل فى قطاع نشاطه.

ويحدد القواعد العامة لتسيير الاملاك العامة التى يتكفل بها والقواعد العامة للمحافظة عليها، كما يحدد الخصائص التقنية العامة أو الخاصة لاستعمالها واستغلالها واستصلاحها.

واذا تداخلت صلاحيات عدة وزارات فى الشريعة الواحدة من املاك الدولة أو الاساس الواحد منها فان هذه القواعد يشترك فى دراستها وقرارها الوزراء المعنيون.

المادة 142 : يسهر الوالى على استعمال الاملاك والمرافق التى تتكون منها هذه الفئة من املاك

القسم الثانى

القواعد العامة لاستعمال الاملاك العامة

المادة 144 : عملا بأحكام المواد 69 و 70 و 71 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه، يمكن أن تخصص الاملاك العامة التابعة للدولة لاستعمال الجمهور اياها استعمالا مباشرا فى اغراض مشتركة أو جماعية أو خصوصية، أو تخصص لمصالح عمومية تضطلع بمهامها باسم الدولة ولحسابها ادارات أو هيئات أو مؤسسات أو مقاولات عمومية لها حق الامتياز، أو أنيطت بها مهمة خدمة عمومية.

يعتبر استعمال الاملاك العامة عاديا أو غير عادى، حسب مطابقة استعمال مرافق أملاك الدولة للغرض الذى عين له وملاءمته.

المادة 145 : تحدد كىفيات استعمال مرافق الاملاك العامة حسب خاصية مرافق أملاك الدولة.

يمكن أن يكون استعمال الجمهور مرافق أملاك الدولة المخصصة استعمالا مباشرا على وجهين :

— اما أن يستعملها الجمهور استعمالا مشتركا أو جماعيا، أو تستعملها فئات معينة من المستعملين، فى اطار استعمال الاملاك العامة استعمالا عاديا.

— واما أن يستعملها اشخاص تعينهم السلطة المختصة الادارية استعمالا خصوصيا بعقد يخولهم حقا مانعا.

اما مرافق أملاك الدولة المخصصة أو المسندة الى المصالح العمومية، فتستعملها الجماعة العمومية أو المصلحة أو الهيئة المخصصة لها هذه المرافق استعمالا مانعا، بناء على سند تخصيص أو عقد وحيد الطرف أو متعدد الاطراف.

غير أن بعض المصالح أو الهيئات أو المؤسسات العمومية الحاصلة على التخصيص أو

الامتياز أو التى تسير مصالح عمومية، يمكنها أن تسمح للغير بشغل مرافق الاملاك العامة المخصصة لها أو المسندة اليها شغلا مؤقتا، طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

المادة 146 : يجب أن يطابق استعمال الاملاك العامة غرض تخصيص أملاك الدولة، ولايسىء الى المحافظة عليها.

القسم الثالث

الاملاك العامة المخصصة لاستعمال

الجمهور استعمالا مباشرا

أولا - الاستعمال الجماعى والاستعمال الخاص للاملاك العامة المخصصة لاستعمال الجمهور استعمالا مشتركا :

المادة 147 : يجب أن لايعرقل استعمال مرافق أملاك الدولة المخصصة لاستعمال الجمهور استعمالا مباشرا حق الادارة فى تحديد تخصيصها أو تغييره، حسب الشروط والاشكال المنصوص عليها فى القوانين والتنظيمات المعمول بها.

المادة 148 : الاستعمال المشترك أو الجماعى للاملاك العامة المخصصة لاستعمال الجمهور استعمالا مباشرا هو الاستعمال الذى يمكن أن يقوم به جميع المواطنين، حسب الشروط نفسها.

ويرتكز هذا الاستعمال على مبادئ وقواعد عامة، ولا يمكن تغيير شروط ممارسته الا بقواعد مماثلة.

ويكون الاستعمال المشترك للاملاك العامة، مغفلا أو دوريا أو متقطعا، ويتساوى المستعملون فى ممارسته.

يكون الاستعمال المشترك أو الجماعى «عاديا» اذا كان يمارس طبقا للغرض الخاص الذى حدد لمرفق أملاك الدولة المقصود، وخصص لاستعمال الجميع. ويكون غير عادى اذا لم يمارس كلية، طبقا لهذا الغرض، لكنه لايتعارض معه. وفى هذه الحالة يجب أن يكون مرخصا به مقدما.

ويمكن السلطات الادارية المختصة مع ذلك أن تقنن هذا الاستعمال قصد الحماية الادارية، وضمان النظام العام، والمحافظة على الملك العمومي التابع لاملاك الدولة أو على حسن استعماله.

المادة 151 : يترتب على حرية استعمال الاملاك العامة المخصصة للجميع استعمالا عاديا فيما يتعلق بالطرق العمومية عدم شرعية الموانع العامة أو القطعية التي تقام ضد الراجلين والمستعملين الآخرين الراكبين، غير أن الموانع النسبية التي تتخذ بسبب خصائص بعض الطرق لضمان أمن المرور وسهولته تكون شرعية ويمكن في هذا الاطار، السلطات الادارية المخولة قانونا أن تفرض بعض التبعات التنظيمية على مستعملي الطرق العمومية في ميدان المرور والتوقف حرصا منها على تحقيق المنفعة العامة. وتغول حرية دخول الجميع الى شواطئ البحر واستعمالها استعمالا عاديا الحق لاي شخص أن يمر فيها ويتوقف ويسبح، ويستعمل في حاجاته الخاصة منتوجات البحر باعتدال ضمن الحدود والشروط المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

المادة 152 : تتطلب مجانية استعمال الاملاك العامة المخصصة لاستعمال الجميع استعمالا مشتركا أن لا يخضع هذا الاستعمال لدفع أتاوى ماعدا الحالات المنصوص عليها في القانون.

غير أن بعض مرافق الاملاك العامة داخل التجمعات السكنية، يمكن أن تهيئها السلطات الادارية المختصة تهيئة خاصة لتكون حظائر لوقوف السيارات بضمن، ويجب أن لا يمس انشاء هذه الحظائر حق المجاورين في الدخول.

المادة 153 : عملا بالمبدأ الاساسي القاضي بتساوي الجميع أمام القانون، وفي اطار التشريع المعمول به، يتمتع جميع الرعايا بالحق المتساوي في الاستعمال والمعاملة، في ميدان استعمال

الاستعمال العادي للاملاك العامة حر ومجاني ويتساوى فيه جميع المستعملين، مع مراعاة الاستثناءات والقيود المنصوص عليها صراحة في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

المادة 149 : يمارس أحد الخواص الاستعمال الخاص في قطعة من الاملاك العمومية تنتزع من الاستعمال المشترك بين الجمهور.

ويرتكز هذا الاستعمال على سند قانوني خاص، يعتبر رخصة تسلم لمستفيد معين، وتغول صاحبها حقا مانعا يستمر حتى الغاء العقد، طبقا لمبدأ وقتية شغل الاملاك العامة شغلا خاصا. ويمكن تغييره دائما أو الفأؤه، اذا غير تخصيص ملك من أملاك الدولة، أو كان غرضه بدافع المنفعة العامة، ولا يسمح بهذا الاستعمال الا اذا توافق مع تخصيص الملك، واكتسى بذلك طابعا وقتيا. ويترتب على المستعمل دفع أتاوى.

ويمارس الاستعمال الخاص بناء على عقد وحيد الطرف تصدره الادارة أو الهيئة صاحبة الامتياز، أو التي تسير مرفق أملاك الدولة، أو بناء على عقد تبرمه مع المستفيد الادارة أو الهيئة صاحبة الامتياز أو المسيرة.

ويكتسى الاستعمال الخاص طابعا «عاديا»، عندما يتوافق مع غرض مرفق أملاك الدولة الذي يقع استعماله، ويكتسى طابعا «غيرعادي» اذا تعلق بأحد مرافق أملاك الدولة المخصصة لاستعمال الجميع وجسم استعمالا خاصا له يعتقد، على أية حال، أنه يتماشى مع الغرض الاصلى للملك المعنى.

المادة 150 : الاستعمال المشترك أو الجماعي لمرافق أملاك الدولة المخصصة لاستعمال الجمهور استعمالا مباشرا هو بحكم تعريفه مطابق لغرض الاملاك العمومية، ولا يجوز منعه ولا إخضاعه لتصريح أو ترخيص قبليين.

— حق النظر والتمتع بضوء النهار من خلال النوافذ المشرفة على الطريق العمومي،

— حق صرف مياه الأمطار أو المياه المستعملة أو الاتصال بشبكة المجارى مع اشتراط الحصول على رخصة، وفقا للتنظيم المعمول به.

ثانيا - استعمال الأملاك العامة ذات الطابع الوحيد الطرف استعمالا خاصا

المادة 155 : يشمل استعمال مرافق أملاك الدولة المخصصة لاستعمال الجمهور استعمالا جماعيا في أغراض خاصة احتياطيا مانعا ينتزع قطعة من الأملاك العامة المخصصة لاستعمال الجميع لفائدة فئة خاصة من المستعملين أو المستفيدين الافراد.

ولا يجوز أن يمارس الاستعمال الخاص الا برخصة قبلية تتولد عن عقد ادارى أو قرار وحيد الطرف أو تعاقد.

ويترتب على هذا الاستعمال دفع أتاوى. استعمال الأملاك العامة الخاص مؤقت وقابل للالغاء بدافع المنفعة العامة أو المصلحة العمومية أو بسبب حفظ النظام، وتتولى ذلك السلطات الادارية والمسؤولون المخولون قانونا الذين سلموا رخصة ذلك الاستعمال.

ورخصتنا استعمال الأملاك العامة استعمالا خاصا اللتان لهما طابع وحيد الطرف هما رخصة الوقوف ورخصة الطريق.

ويجب أن تتماشى هاتان الرخصتان مع طبيعة استعمال الأملاك العامة الذى يحق للجمهور أن يمارسه ممارسة عادية دون أن يضايق استعمال مرافق أملاك الدولة المقصودة استعمالا عاديا. كما يجب أن لا تسيئا الى المحافظة على الأملاك العامة، ولا تضارا حقوق أصحاب الرخص الآخرين.

الاملاك العامة ومرافقها الموضوعة تحت تصرفهم.

كما يتمتعون بالحق المتساوى فى الدخول خاصة الى المعالم، والمباني، والحدائق العمومية، والحظائر المهيأة، والغابات، والاماكن، والمتاحف، والمنشآت الفنية، والهيكل الاساسية الثقافية والترفيهية والرياضية، والطرق العمومية وشواطئ البحر، ومرافق الأملاك العامة المدنية، والبرية، والجوية، والبحرية، والمينائية، والمطارية، والسككية الحديدية، والمائية، المفتوحة للجمهور، والمخصصة لاستعماله المباشر، مع اشتراط امثال التنظيمات السارية عليها، الخاصة بحفظ النظام والمحافظة عليها.

غير أنه يمكن الولاة أن ينشئوا، داخل التجمعات السكنية وعلى الطرق الكثيفة الحركة، حواشى مرور أسبقى لتسهيل مرور وسائل النقل العمومي وتوقفها، وضمان حسن سير المصالح العمومية المدعوة الى التدخلات المستعجلة.

المادة 154 : يتمتع مجاورو الطرق العمومية مقابل الارتفاقات المفروضة عليهم لفائدة الطريق، بحق منافع هذه الطرق حسب الشروط المنصوص عليها فى القوانين والتنظيمات المعمول بها.

تمثل منافع الطرق حقوقا خاصة يحميها القانون، وترتبط على الخصوص بوضعية الملكيات المتصلة بالاملاك العامة الطريقية.

وتحتوى منافع الطرق التى توفر لفائدة ملاك العقارات المجاورة للطرق العمومية وشاغلها على الخصوص ما يأتى :

— حق النفوذ والدخول والخروج من العقارات المجاورة،

— حق التوقيف المؤقت لسياراتهم أمام أبواب العمارات وأبواب أفنيتهما. وهذا يعنى حق التوقف لا الوقوف الطويل،

الشخصية العمومية التي تملأ مرفق أملاك الدولة المعنى فيما يخص رخصة الطريق.

المادة 159 : يمكن السلطة التي تسلم رخصة شغل المرفق شغلا خاصا أن تقرر الفناء أو سحبه لسبب مشروع. ولا يخول هذا الالفاء صاحب الرخصة المنزوعة منه، الحق في المطالبة بأى تعويض. غير أن السحب قبل الاجل المعلوم قد يترتب عليه دفع تعويض للمستفيد الذى انتزعت منه الرخصة اذا كان سبب هذا السحب القيام بالاشغال العمومية لمنفعة أخرى غير منفعة الملك العمومى المشغول أو لغرض تجميل الطرق، أو تعديل محور الطريق العمومى الموجود، أو لكون نفقات أنابيب الماء، والكهرباء، والغاز، والخطوط الهاتفية، تستهلك خلال فترة طويلة، نظرا لمدة الرخصة الاصلية. ويمكن تجديد رخصة شغل الاملاك العامة شغلا خاصا، اذا انقضى أجلها حسب الشروط والاشكال نفسها التي حددت في المادتين 157 و 158 المذكورتين أعلاه.

ثالثا - استعمال الاملاك العامة استعمالا خاصا له طابع تعاقدى

المادة 160 : يمكن أن تستعمل الاملاك العامة المخصصة للاستعمال المشترك بين الجمهور استعمالا خاصا بناء على عقود شغل.

وترتكز عقود الشغل الخاص على امتياز المصلحة العمومية باعتبارها تكملة لها، أو على مهمة مصلحة عمومية، بمقتضى أحكام تشريعية، أو دفاتر شروط ينص عليها فى مرسوم.

ويمكن أن تنجر هذه العقود عن مهمة منفعة عامة تسندها الدولة الى احدى هيئاتها أو مؤسساتها أو مقاولاتها العمومية، مع صرف النظر عن أى عقد امتياز أو عقد مصلحة عمومية أو لانعدامهما.

ويجب أن يكون محتوى العقد، واتساع مجاله وحقوق الاطراف، والتزاماتها، وكيفيات التصفية

المادة 156 : تتمثل رخصة الوقوف فى الترخيص بشغل قطعة من الاملاك العامة المخصصة لاستعمال الجميع شغلا خاصا دون اقامة مشتملات على أرضيتها. وتسلم لمستفيد معين اسميا.

تسلم رخصة الوقوف أو ترفض تسليمها السلطة الادارية المكلفة بأمن المرور عبر مرفق أملاك الدولة المعنى. ويسلمها رئيس المجلس الشعبى البلدى بقرار فيما يخص الطرق الوطنية والولائية الواقعة داخل التجمعات السكنية وكذلك الطرق البلدية، ويسلمها الوالى بقرار فيما يخص الطرق الوطنية والولائية الواقعة خارج التجمعات السكنية.

المادة 157 : تتمثل رخصة الطريق فى الترخيص بشغل قطعة من الاملاك العامة المخصصة لاستعمال الجميع شغلا خاصا، مع اقامة مشتملات فى أرضيتها، وتسلم لفائدة مستعمل معين. كما تنجر عنها أشغال تغيير أساس الاملاك المشغولة.

تسلم رخصة الطريق أو ترفض تسليمها السلطة المكلفة بتسيير الاملاك العامة، ويسلمها رئيس المجلس الشعبى البلدى أو الوالى بقرار، اذا كان تسيير مرفق الاملاك العامة المعنى لا تتولاه سلطة ادارية أخرى.

المادة 158 : يحدد القرار الذى يتضمن رخصة الوقوف أو رخصة الطريق الشروط التقنية والمالية للشغل، ومدته، والعقوبات التى تطبق فى حالة التقصير.

تتخذ السلطات التى منحت الرخصة قرارا ببطال رخصة شغل الاملاك العامة شغلا خاصا أو سحبها، حسب الاشكال نفسها التى تم تسليمها وفقا.

تقبض أتاوى الشغل لفائدة الشخصية العمومية التى سلمت رخصة الوقوف، ولفائدة

لشغل أماكن الطرق الحضرية، أو رخصة تعاقدية لشغل أماكن في الأسواق والمقابر.

ويترتب على هذا الاستعمال الخاص دفع أتاوى ماعدا الحالات المنصوص عليها في القانون.

يخول الطابع العادي لاستعمال الأملاك العامة المخصصة لهذا الغرض استعمالا خاصا المترشحين المستعملين حقا مؤكدا لشغل هذه المرافق المخصصة لاستعمالهم الخاص شغلا عاديا. غير أن هذا الحق لا يثبت للمعنيين إلا في حدود الأماكن المتوفرة، وزيادة على ذلك لا يمكن الإدارة أن ترفض منح الرخصة المطلوبة إلا بسبب حفظ النظام أو الحرص على حسن استعمال مرفق أملاك الدولة المعنى، أو احترام ترتيب الأسبقية.

وبما أن طابع شغل الأملاك العامة وقتى وقابل للإلغاء، تسحب جميع رخص شغل الأماكن المسلمة، ماعدا امتيازات القبور، في حالة إلغاء تخصيص مرفق من مرافق أملاك الدولة المعنى إلغاء شاملا.

ويخول إلغاء المنشآت أو تحويل مكانها الشاغلين «العاديين» لأماكن في الأسواق حق التعويض والأسبقية في منحهم أماكن جديدة، وإمكانية اقتراح خلف لهم.

القسم الرابع

الأملاك العامة المخصصة للمصالح العمومية

المادة 163 : مرافق الأملاك العمومية هي المرافق التي تخصص للجماعات العمومية أو مصالحها وتستهملها مباشرة طبقا لفرضها العادي.

ويمكن أن تستعمل هذه المرافق أيضا الهيئات والمؤسسات أو المقاولات العمومية غير الإدارات العمومية وما يقوم مقامها في الاضطلاع بمهمة المصلحة العمومية، أو مهمة المنفعة العامة التي تمارس باسم الدولة ولحسابها تحت سلطة شخصية عمومية.

المالية عند انتهاء العقد أو فسخه، مطابقة للمقتضيات المنصوص عليها في الاتفاقية النموذجية التي تحدد بمرسوم بناء على اقتراح الوزير المختص بهذا المجال.

المادة 161 : يبقى مؤقتا شغل الأملاك العامة المخصصة لاستعمال الجمهور شغلا خاصا له طابع تعاقدى، وتملك الإدارة التي رخصت به حق الفائه بدافع المنفعة العامة، وحرية إبرام العقد أو رفض إبرامه، أو الاعتراض على تجديده بدافع المنفعة العامة، ماعدا الحالات التي ينص عليها القانون.

يحق لشاغل الأملاك العامة شغلا خاصا له طابع تعاقدى أن يحصل على تعويض، إذا غيرت الإدارة عقد الشغل أو ألغته، قبل انقضاء الأجل المتفق عليه. غير أنه يرفض الحق في التعويض، إذا فسخ العقد بسبب خرق الشاغل بنودا تعاقدية أو لعدم امتثاله إياها على الوجه الأكمل، ويبطل هذا الحق أيضا، إذا كان الإلغاء ناجما عن إجراء عام يقتضى إلغاء تخصيص مرفق أملاك الدولة المشغول إلغاء شاملا.

تشكل الخلافات الناشئة عن شغل الأملاك العامة المخصصة للاستعمال المشترك بين الجمهور شغلا خاصا منازعات قضائية تماما، تكون من اختصاص الجهة القضائية المختصة إقليميا، التي يتبعها المكان الذى يوجد فيه مرفق أملاك الدولة المشغول.

رابعا - استعمال الأملاك العامة المخصصة لاستعمال الرعايا استعمالا خاصا

المادة 162 : يكتسى التخصيص القانونى لاستعمال بعض مرافق الأملاك العامة استعمالا خاصا طابعا «عاديا»، إذا حافظ هذا الاستعمال الخاص على غرض الأملاك العامة الأصلية.

ويستلزم طابع هذه الاستعمالات الخاص الحصول على رخصة إدارية قبلية وحيدة الطرف

أقامتها في الاملاك العامة أو تتطلب تعديلها أو تحويل موقعها،

- تستفيد في النهاية ضمانا يتمثل في حق رفع الدعاوى الخاصة بالملكية والحيازة على الغير الذي ينتهك حقها في الانتفاع.

ثانيا - استعمال الاملاك العامة المخصصة للادارات العمومية :

المادة 165 : ينبنى استعمال مرافق أملاك الدولة المخصصة للمصالح والادارات العمومية على عقد تخصيص، طبقا للمواد من 96 الى 100 من التمانون رقم 84 - 16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه.

ويمكن أن يكتسى التخصيص طابعا داخليا، عندما تضع شخصية عمومية ملكا تملكه تحت تصرف احدى مصالحها، أو يكتسى طابعا خارجيا عندما تضع شخصية عمومية ملكا تملكه تحت تصرف شخصية عمومية أخرى أو تحت تصرف احدى مصالح هذه الشخصية.

تتمتع المصلحة أو الادارة المخصص لها وحدها بحق استعمال مرفق أملاك الدولة وفقا للتخصيص الذي منح اياها.

غير أنه يمكن الشخصية العمومية المالكة أن تستعمل هذا الملك استعمالا فرعيا أو تكميليا، اذا تطلبت المنفعة العمومية ذلك شريطة أن لاتسبب الى حقوق استعمال المصلحة أو الادارة المخصص لها.

تحمل المصلحة أو الادارة المخصص لها صيانة الملك أو مرفق أملاك الدولة الموضوع تحت تصرفها. أما الاصلاحات الكبرى فتبقى مبدئيا على عاتق الشخصية العمومية المالكة.

واذا تسببت المصلحة أو الادارة المخصص لها في فقدان الملك أو اتلافه، تحملت مسؤولية ذلك ازاء الشخصية العمومية المالكة.

وتخصص هذه المرافق حينئذ للمصلحة العمومية أو لممارسة النشاط المماثل الذي له منفعة عامة أو تشكل امتيازا للمصلحة العمومية المقصودة، أو تسند بمقتضى القانون الى الهيئة أو المؤسسة أو المقاوله العمومية المكلفة بالنشاط الذي له منفعة عامة.

أولا - استعمال الاملاك العامة المخصصة لاصحاب امتياز المصالح العمومية أو ما يماثلها :

المادة 164 : عملا بالمادتين 72 و 73 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984، المذكور أعلاه، تتمتع بحق الانتفاع الذي تخوله صلاحيات المصلحة العمومية أو الهيئة العمومية التي تخصص لها مرافق الاملاك العامة أو تمنح امتيازها أو تسند اليها لتضطلع بمهمتها.

وتخول، في اطار مهمتها وعبء تسييرها قطعة من الاملاك العامة، حق القيام بما يأتي :

- تقوم بجميع الاشغال الضرورية لاستغلال المصلحة أو النشاط، طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها،

- تمنح غيرها رخص شغل الاماكن بعقد وحيد الطرف أو متعدد الاطراف،

- تجمع الثمار الطبيعية وتقبض المداخل المدنية الناتجة عن الاملاك العامة المخصصة لها أو الممنوحة امتيازها، أو المسندة اليها، وتحصل لها أتاوى شغل الاماكن، ولوسلم رخص هذا الشغل ممثل السلطة التي تملك مرفق أملاك الدولة،

- تتلقى تعويضاً، اذا مست الشخصية العمومية المالكة، حقها في التمتع، مثل تسيير تخصيص مرفق أملاك الدولة الممنوحة امتيازها أو المخصص لها أو المسند اليها.

وزيادة على ذلك، يكون حق التعويض مؤكدا في حالة تنفيذ اشغال عمومية تنجزها الشخصية العمومية المالكة، أو السلطة التي تمنح الامتياز، أو تكون لحسابها وتتطلب تغيير المنشآت التي

قابلة للإلغاء دون تعويض بمجرد أن تطلب الإدارة ذلك. ويختص الوالى بإعلان سحب الرخصة.

تلغى الرخص فى الحالات التالية :

- عدم تنفيذ المستفيد شروط الرخصة،

- المنفعة العامة لسبب خارج عن أفعال صاحب الرخصة، وفى هذه الحالة يرد للمستفيد قسط من الاتاوى التى دفعها عن الكميات أو الاحجام التى لم يأخذها.

القسم السادس

دراسة طلب رخصة شغل الاملاك العامة التابعة للدولة

المادة 167 : تخضع اجراءات دراسة الطلبات المتعلقة برخص شغل الاملاك العامة التابعة للدولة للتنظيم الخاص بها، المعمول به فى تاريخ نشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وفى حالة انعدام قواعد تطبيق فى هذا المجال، تحدد قرارات وزارية مشتركة بين وزير المالية والوزير المعنى أو الوزراء المعنيين الاجراءات التقنية المتعلقة بدراسة طلبات كل صنف من أصناف الاملاك العامة التابعة للدولة.

الباب الثالث

أحكام خاصة

الفصل الاول

الرقابة

المادة 168 : يجب على الادارات والهيئات العمومية التى تكلف، بمقتضى القوانين والتنظيمات الخاصة، بتسيير جزء من الاملاك العامة التابعة للدولة أو تسيير بعض مرافقها، أن تحافظ على جميع الوثائق والعقود والسندات المتعلقة بأملك الدولة التى تسييرها أو تحوزها، كما يجب عليها أن تحميها.

وعلى أية حال فإن الشخصية العمومية المالكة تحتفظ بحق مراقبة استعمال الملك المخصص.

القسم الخامس

استخراج المواد من الاملاك العامة

المادة 166 : لا يجوز استخراج الرمل، والتراب والحجر، والحصى، والبركام، والخشب، والعلف، والمواد الاخرى، وأخذها من شاطئ البحر ومرافق الاملاك العامة المائية والبرية، الا برخصة يسلمها الوالى المختص اقليميا، بناء على طلب المعنيين.

وتحدد شروط استخراج المواد وأخذها وجمعها بقرار وزارى مشترك بين الوزراء المكلفين بالنقل البحرى، والاشغال العمومية، والرى، والبيئة، والغابات، والداخلية، والجماعات المحلية والمالية، وهذا القرار ينظم على الخصوص مايتى :

- شروط تسليم الرخص وكيفية،

- شروط تنفيذ رخص الاستخراج والاخذ، وكيفية، تبعاً لمختلف أجزاء الاملاك العامة المعنية ومجالاتها قصد المحافظة على شاطئ البحر والمجارى المائية وامتدادات المياه، والملاحة البحرية، وطرق المرور، والبيئة، وبغية وقايتها،

- الجانب المالى فيما يخص الاثمان والاسعار التى ينبغى اشتراطها، حسب مختلف المصالح الموجودة لصالح المستفيدين والخزينة العامة، والجماعات العمومية، والرعايا، وتبعاً للغايات والاهداف التى ينشدها الحاصلون على الرخص.

وتبين الرخصة التى يسلمها الوالى على الخصوص المواد أو المنتجات التى يرخص باستخراجها، والاماكن التى تؤخذ منها، والكميات المسموح بها، والاثمان والمبالغ الواجب دفعها.

وتعد رخص استخراج المواد أو المنتجات واخذها المذكورة فى هذه المادة رخصاً وقتية

المصالح العمومية المدنية التابعة للدولة والمؤسسات العمومية الوطنية ذات الطابع الإداري، والمؤسسات الاشتراكية الوطنية، عقارات، حسب الشروط والأشكال والحدود المنصوص عليها في المواد من 152 إلى 161 من القانون رقم 82 - 14 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1982 المذكور أعلاه.

وتراقب الظروف التي اقتنيت أو أجرت فيها هذه الاملاك والحقوق، وتتأكد من استعمالها المطابق.

المادة 171 : تبلغ قرارات السلطة المخولة التي تتعلق بضبط حدود الاملاك العامة والادراج فيها، أو انشاء ارتفاقات تثقل الملكيات المجاورة لها، إلى إدارة أملاك الدولة المختصة إقليميا قصد تسجيلها وتدوينها في سجلات أملاك الدولة والسجلات العقارية، ثم تضبط هذه السجلات باستمرار. كما تبلغ لهذه الإدارة قرارات التخصيص والغاء التخصيص أو تغيير غرض الاملاك العامة بصفة عامة.

المادة 172 : يمكن أعوان إدارة أملاك الدولة المخولين قانونا، أن يراقبوا في عين المكان بالادلة وثائق تسيير الاملاك المنقولة والعقارية العامة أو الخاصة التابعة للدولة والمخصصة لمختلف المؤسسات والمصالح والهيئات العمومية أو المسندة إليها، أو التي تحوزها. كما يراقبون وثائق المحافظة على تلك الاملاك واستعمالها.

وبهذه الصفة يمكنهم أن يحصلوا على أية وثيقة تتعلق بذلك، ويطلبوا جميع المعلومات والاحبار المتعلقة بشروط اقتناء هذه الاملاك وحيازتها أو استعمالها.

يدون هؤلاء الاعوان في محضر يوجه إلى الإدارة المركزية ملاحظاتهم على تسيير هذه الاملاك واستعمالها.

يجب على المصلحة المسيرة التي يرفع إليها مشروع التقرير قانونا أن تدون ملاحظاتها أو مبرراتها وترفعها حتما بهذا التقرير.

وتتعلق هذه الوثائق التي تحررها في صيغة قانونية، السلطات والجهزة المخولة على الخصوص بما يأتي :

- ضبط حدود أملاك الدولة أو مرفقها المعنى أو الادماج فيها، وكذلك تصاميم مساحات تجزئة الأرض، وتصاميم التصنيف والعقود المرتبطة بها،

- تجهيزات الدولة وتخصيصها،

- الاقتناء أو الانجاز بمساعدة نهائية أو وقتية من الدولة أو عن طريق نزع الملكية،

- الاقتناء بالاموال الخاصة،

- الرخص وعقود شغل الاماكن ومنح الامتياز، أو المزارعة، التي تسلم أو تبرم وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 169 : تسيير الاملاك العامة ومرافقها، وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، المصالح والهيئات التي خصصت لها هذه الاملاك أو المرافق أو التي تسييرها، وتخول وحدها اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تسييرها والمحافظة عليها وحمايتها، وتستثنى من ذلك الاملاك الخاصة التابعة للدولة التي بقيت دون تخصيص أو الفى تخصيصها، وتتولى تسييرها مباشرة إدارة أملاك الدولة.

غير أنه، عملا بالمادة 135 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه، تتمتع إدارة أملاك الدولة بحق دائم في مراقبة ظروف استعمال الاملاك المنقولة والعقارية التابعة للدولة وصيانتها، سواء أكانت أملاكاً خاصة أو أملاكاً عمومية، مخصصة، أو مسندة أو موضوعة تحت التصرف.

المادة 170 : تتدخل إدارة أملاك الدولة في تحقيق عمليات اقتناء العقارات، أو الحقوق العقارية، وفي إبرام عقود الايجار، وعقود التراضي، أو الاتفاقيات التي تستهدف استئجار

العامة والخاصة والاقتصادية التابعة للدولة، واستغلالها واستصلاحها، وحمايتها والمحافظة عليها في الاقضية المذكورة في المادة السابقة.

يمارس الوالي المختص اقليميا فيما يخص أملاك الدولة الواقعة في ولايته دعوى المطالبة بمصالح الدولة في مجال أملاكها، طبقا لقانون الولاية، الا اذا نص القانون على غير ذلك من جهة أخرى.

ويمكن وزير المالية أن يكلف موظفي ادارة أملاك الدولة الذين يخولهم قانونا بتمثيله في الدعاوى القضائية.

المادة 176 : تختص ادارة أملاك الدولة وحدها بمتابعة الاقضية المتعلقة بصحة عقود اقتناء الاملاك العقارية أو تأجيرها، والحقوق العقارية، وحقوق المحال التجارية التي تبرمها، بمقتضى المادة 157 من القانون رقم 82 - 14 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1982 المذكور أعلاه، وصحة شروطها المالية، على أن تكون المصلحة العمومية التابعة للدولة، والمؤسسة الاشتراكية الوطنية أو المؤسسة العمومية ذات الطابع الاداري التي ابرمت لفائدتها هاته العقود، ممثلة في الدعوى قانونا.

المادة 177 : يمكن ادارة أملاك الدولة أن تساعد، متى طلب منها، المصالح العمومية التابعة للدولة، والمؤسسات الاشتراكية الوطنية، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري، وتقدم لها جميع الاراء والاستشارات دفاعا عن أملاك الدولة التي تستعملها وتسيرها وتحافظ عليها.

كما يمكن أن تقدم المساعدة نفسها للجماعات المحلية، اذا طلبت منها ذلك دفاعا عن أملاك الدولة الولائية أو البلدية.

المادة 178 : اذا اقتضى الامر أن تدافع ادارة أملاك الدولة عن مصالح الدولة، وكانت العقود والتصاميم والوثائق الخاصة بالاملاك المتنازع عليها في حوزة المصالح المسيرة المعنية، وجب

المادة 173 : لاتمنع الرقابة التي تقوم بها ادارة أملاك الدولة أنواع الرقابة الاخرى التي تمارسها، بمقتضى القوانين والتنظيمات، مؤسسات التفتيش والرقابة وهيئاتها التي تعمل كل منهما في حدود اختصاصاتها، وحسب الاجراءات المقررة لهذا الغرض.

الفصل الثاني الاقضية

المادة 174 : عملا بأحكام المواد 9 و 126 و 127 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه، يختص وزير المالية بمتابعة الاقضية على اختلاف أنواعها بصفته مدعيا أو مدعى عليه، وتتعلق هذه الاقضية بما يأتي :

(1) جميع الاملاك الخاصة التابعة للدولة، التي تسييرها ادارة أملاك الدولة مباشرة ومن ضمنها الاملاك المخصصة للمصالح التابعة لوزارة المالية.

(2) تسيير الاملاك التابعة لملكية الخواص التي تسند اليه وادارتها، طبقا للقانون أو بمقتضى حكم قضائي.

(3) تحديد طابع ملكية الدولة، العامة والخاصة أو الاقتصادية، طبقا للقوانين المعمول بها.

(4) حق ملكية الدولة وجميع الحقوق العينية الاخرى التي يمكن أن تنجم عن الاملاك المنقولة أو العقارية التابعة لاملاك الدولة.

(5) صحة جميع الاتفاقيات التي تتعلق باقتناء أملاك الدولة وتسييرها أو التصرف فيها، وتطبيق الشروط المالية لهذه الاتفاقيات.

المادة 175 : يتصرف وزير المالية وحده أو يشترك مع الوزير المختص أو الوزراء المختصين، بمقتضى القوانين والتنظيمات المعمول بها، في مجال تسيير الاملاك التي تتكون منها الاملاك

الفصل الثالث أحكام مختلفة

المادة 180 : تكون الاملاك العامة الخاضعة لهذا المرسوم محل جرد، وفقا للمواد 5 و 28 و 29 و 31 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه، حسب الشروط والاشكال والاجراءات التي تبين بدقة في مراسيم خاصة تصدر بناء على اقتراح مشترك بين وزير المالية والوزير المختص أو الوزراء المختصين.

وتأخذ هذه المراسيم بعين الاعتبار طبيعة الاملاك وملكية الدولة المطابقة لها، والتشريعات الخاصة أو النوعية، السارية عليها، وكيفيات تعيينها، وضبط حدودها، وتصنيفها، التي تنطبق عليها.

المادة 181 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 28 رمضان عام 1407 الموافق 26 مايو سنة 1987.

الشاذلي بن جديد

على هذه المصالح أن تسلم لادارة أملاك الدولة نسخة منها.

ويجب عليها أيضا أن تقدم لها يد العون والمساعدة بملاحظات وآرائها في القضية المتنازع عليها.

المادة 179 : اذا استثنيت آثار القوانين الخاصة التي قد تنص على غير ذلك، واشترط أن لايتعلق النزاع باحدى المسائل المذكورة في المادة 174 أعلاه، يختص الوزراء، في اطار صلاحياتهم، مع الاجهزة المخولة في المؤسسات الاشتراكية الوطنية على اختلاف أنواعها، وحدهم بتمثيل الدولة أمام القضاء ومتابعة الاقضية المتعلقة بما يأتي :

1) عقود تسيير أملاك الدولة والتصرف فيها التي يتولون تسييرها واستغلالها واستصلاحها وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

2) الاملاك التي تخصص لهم أو تمنح اياهم أو تسند اليهم باسم التزويد أو لضرورات الخدمة.

3) الاملاك التابعة لاملاك الدولة الاقتصادية التي تقتنى أو تحقق.

فهرس

المواد

I	الفصل التمهيدي - ميدان التطبيق
	الباب الاول - الاملاك الخاصة بالدولة
2 الى 4	الفصل الاول - أحكام تمهيدية
5 الى 38	الفصل الثاني - الاملاك العقارية
5 الى 10	القسم الاول - التخصيص والغاء التخصيص
II و 12	القسم الثاني - الاستئجار والشراء
13 الى 23	القسم الثالث - التأجير
13 الى 19	أولا - أحكام عامة
20 الى 23	ثانيا - التأجير الذي يخضع لقواعد خاصة
24 الى 32	القسم الرابع - التبادل
33 الى 38	القسم الخامس - تقسيم العقارات المشاعة بين الدولة والخواص
39 الى 76	الفصل الثالث - الاملاك المنقولة
39 الى 45	القسم الاول - التخصيص والتأجير
46 الى 50	القسم الثاني - الغاء الاستعمال
51 الى 67	القسم الثالث - نقل الملكية
51 الى 58	أولا - قواعد عامة
59 الى 64	ثانيا - المزاد
65 و 66	ثالثا - بيع التراضي
67	رابعا - الرسم الجزافي
	القسم الرابع - تسجيل السيارات والمرببات الآلية التابعة للمصالح والمؤسسات العمومية في أملاك الدولة
68 و 69	القسم الخامس - الحطام
70 الى 76	الفصل الرابع - أحكام مشتركة
77 الى 88	القسم الاول - الادراج في الاملاك العسكرية
77	القسم الثاني - الهبات والوصايا
78 الى 81	القسم الثالث - التركات الشاغرة
82 الى 88	الباب الثاني - الاملاك العامة التابعة للدولة
89 الى 93	الفصل الاول - الادراج في الاملاك العامة
89 الى 91	القسم الاول - الادراج والتصنيف
92	القسم الثاني - تجريد الاملاك من صفتها العامة
93	القسم الثالث - تحويل التسيير
94 الى 139	الفصل الثاني - تكوين الاملاك العامة التابعة للدولة وضبط حدودها.
94 الى 109	القسم الاول - الاملاك العامة الطبيعية
94 الى 101	أولا - الاملاك العامة البحرية الطبيعية.

المواد

I09 الى I02	ثانيا - الاملاك العامة المائية الطبيعية
I39 الى I10	القسم الثاني - الاملاك العامة الاصطناعية
I19 الى I10	أولا - الاملاك العامة الاصطناعية الطريقية
I36 الى I20	ثانيا - الاملاك العامة الاصطناعية التابعة للسكة الحديدية
I37	ثالثا - الاملاك العامة الاصطناعية البحرية المينائية
I38	رابعا - الاملاك العامة الاصطناعية المطارية
I39	خامسا - الاحكام المتعلقة بالاماكن والمعالم التاريخية والطبيعية
I40 الى I67	الفصل الثالث - تسيير الاملاك العامة التابعة للدولة
I43 الى I40	القسم الاول - عموميات
I46 الى I44	القسم الثاني - القواعد العامة لاستعمال الاملاك العامة
I47 الى I62	القسم الثالث - الاملاك العامة المخصصة لاستعمال الجمهور استعمالا مباشرا
I47 الى I54	أولا - الاستعمال الجماعي والاستعمال الخاص للاملاك العامة المخصصة لاستعمال الجمهور استعمالا مشتركا
I55 الى I59	ثانيا - استعمال الاملاك العامة ذات الطابع الوحيد الطرف استعمالا خاصا
I60 و I61	ثالثا - استعمال الاملاك العامة استعمالا خاصا له طابع تعاقدى
I62	رابعا - استعمال الاملاك العامة المخصصة لاستعمال السرايا استعمالا خاصا
I63 الى I65	القسم الرابع - الاملاك العامة المخصصة للمصالح العمومية
I64	أولا - استعمال الاملاك العامة المخصصة لاصحاب امتياز المصالح العمومية أو ما يماثلها
I65	ثانيا - استعمال الاملاك العامة المخصصة للإدارات العمومية
I66	القسم الخامس - استخراج المواد من الاملاك العامة
I67	القسم السادس - دراسة طلب رخصة شغل الاملاك العامة التابعة للدولة
I68 الى I73	الباب الثالث - أحكام خاصة
I74 الى I79	الفصل الاول - الرقابة
I80 و I81	الفصل الثاني - الاقضية
	الفصل الثالث - أحكام مختلفة